التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 107 السنة الرابعة عشر - أكتوبر 2016

ملف العدد

بناء الوحدة الوطنية:

المخاطر والتحديات والآفاق

19-10

ملتقى العمل الحكومي:

الخصخصة ليست حلاً

في تعليقه على وقائع الملتقى الحكومي الأول 2016 الذي عقد يوم الأحد 2016/9/18، بهدف الارتقاء بمنظومة العمل الحكومي، رحب المنبر التقدمي بالدوافع المعلنة لهذا الملتقى وبأهدافه كونها انصبّت باتجاه بلورة الأفكار والرؤى التي تخدم أهداف وأولويات تعزيز وتطوير الأداء الحكومي وإعادة رسم القطاع العام من المحرك الرئيسي للاقتصاد إلى المنظم والشريك للقطاع الخاص، علاوة على تكثيف المبادرات لدعم الإبداع والتفوق، واستمرار الاستثمار في المواطن ورفع مستواه المعيشي.

لكن التقدمي حذر في بيانه بهذا الخصوص من مغبة أي توجهات أو برامج أو سياسات لا تأخذ تلك التحديات بعين الاعتبار، داعياً إلى إشراك قوى المجتمع البحريني كمشاركة ديمقراطية في مناقشة ورسم هذه السياسات والبرامج حتى تؤتى نتائجها على أفضل وجه ممكن، مؤكداً بأنه سوف يكون من الضروري أن يصحب أي إجراءات تطويرية وإصلاحية في منظومة العمل الإداري الحكومي التركيز على إرساء كل الآليات التي ترسخ مبادئ وقيم الحساب والمساءلة ومحاربة الفساد واعتماد معايير النزاهة والكفاءة والشفافية في كل موقع من مواقع المسؤولية العامة.

ومن منطلق عدم الفصل بين الاقتصاد والسياسة فأن ذلك يتطلب الدفع بكل همة وجدية وبشكل دائم لتكريس مبدأ المواطنة وإرساء الوحدة الوطنية على أسس ثابتة تجعل الباب مفتوحاً وبكل ثقة أمام المواطنين لواقع ومستقبل أفضل بعيداً عن منغصات الطائفية والمذهبية والانشطارات المجتمعية، وتجعل تطوير منظومة العمل الحكومي باعتبارها ركناً أساسياً من أركان العمل الاقتصادي مجتمعياً في متناول اليد وليس مجرد شعارات تطرح، ولا يُحمِّل المواطنين أعباء إخفاقات لمشاريع فاشلة أو تبعات الأزمة المالية جراء انخفاض أسعار النفط والذي بسببها إضافة لنصائح البنك الدولي الكارثية تم رفع الدعم عن العديد من السلع والمحروقات.

(التفاصيل ص 2)

موقفنا

معاناة أهالي الدراز

تتواصل ومنذ شهور اجراءات اغلاق غالبية المنافذ المؤدية إلى قرية الدراز، ويخضع الداخلين إلى القرية من القاطنين فيها إلى اجراءات تدقيق تؤدي إلى تأخرهم في بعض الحالات لعدة ساعات قبل وصولهم إلى بيوتهم، خاصة وإن عدد ساكني القرية يقدر بالآلاف، ناهيك عن أقربائهم وذويهم المتحدرين منها والذين انتقلوا للسكن في مناطق جديدة، ولكنهم ليسوا في غنى عن التواصل مع أهاليهم فيها كما هو شأن أبناء البحرين جميعا، في التواصل اليومي أو شبه اليومي بين أفراد العائلات حتى ولو كانوا في مناطق سكنية مختلفة.

وكلما طال أمد هذا الاغلاق ازددات تبعاته والمعاناة الناجمة منه على أبناء القرية من مختلف الأعمار، وقد برز ذلك منذ بدء العام الدراسي، حيث لم يعد بوسع الحافلات التي تنقل التلاميذ والتلميذات من أبناء القرية إلى مدارسهم الواقعة خارجها، في الوقت المحدد، ما جعلهم يقطعون المسافات مشياً على الأقدام محملين بحقائبهم الدراسية الثقيلة وفي جو حار ورطب في ذروة النهار حيث تبلغ الحرارة درجات عالية.

إن ثمة جانباً انسانياً في الأمر لا بد من مراعاته، فلا يصح أن يعاقب الناس جماعياً تحت أي سبب أو حجة، خاصة وأن هذا العقاب مستمر ولا يزال منذ شهور، دون أن تظهر في الأفق بوادر للعودة عنه، وتمكين أهالي القرية ومحيطها، فضلاً عن أهاليهم وذويهم خارجها من ممارسة حياتهم العادية وحقهم في حرية التنقل والزيارة، كما هو الوضع الطبيعي في مختلف مناطق البحرين.

واجراءات من هذا القبيل، بما تنطوي عليه من تعسف، تخلق مرارات في النفوس، وتزيد من حال الاحتقان التي تعاني منها البلد، والتي ما انفكت القوى الوطنية المخلصة للوطن وأمنه واستقراره وتطوره الديمقراطي تطالب بتجاوزها عبر حلول متوافق عليها، تنقلنا إلى وضع أفضل وتحمي وطننا من كافة الأخطار، التي تجتاح المنطقة.

التقدمي

في تعليقه على برنامج تطوير منظومة العمل الحكومي

«التقدمي» يحذر من تبعات الخصخصة على العمال والطبقات الكادحة ويطالب بعدم فصل الاقتصاد عن السياسة

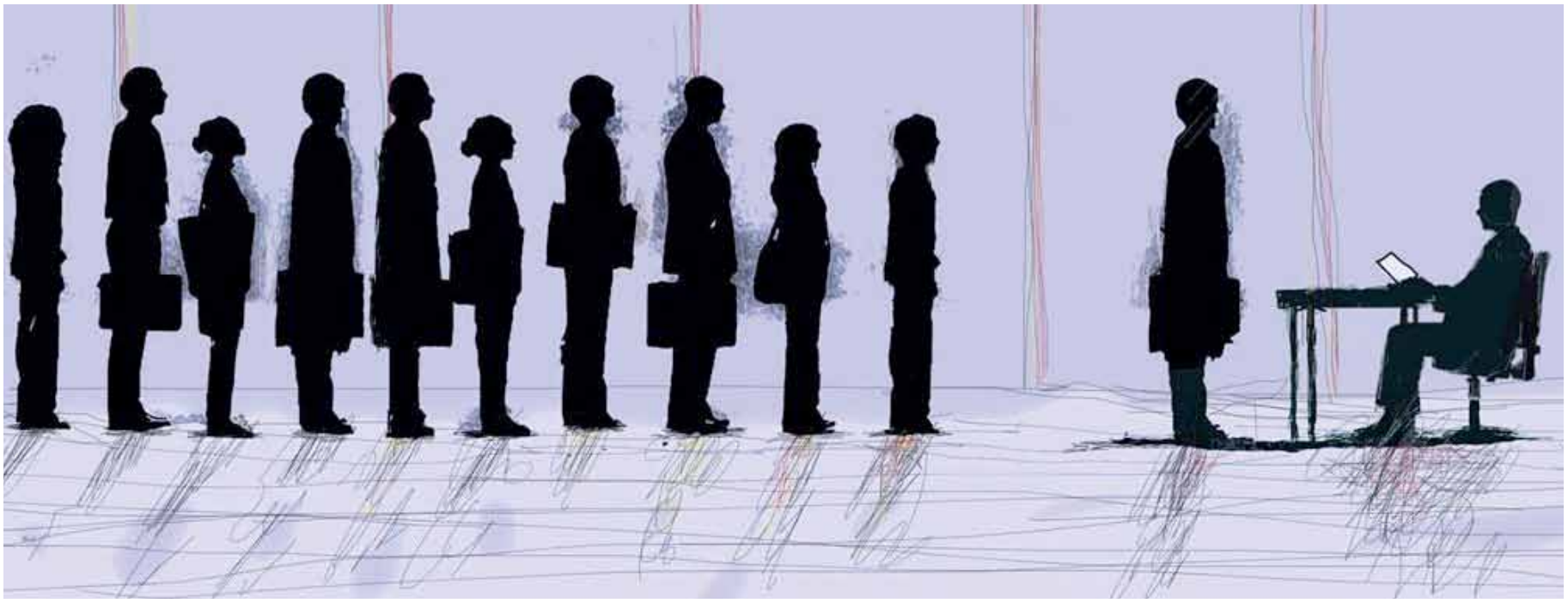

تابع المنبر التقدمي وقائع الملتقى الحكومي الاول 2016 الذي عقد يوم الأحد 2016/9/18، بهدف الارتقاء بمنظومة العمل الحكومي، وهو إذ يرحب بالدوافع المعلنة لهذا الملتقى وبأهدافه كونها انصبّت باتجاه بلورة الأفكار والرؤى التي تخدم أهداف وأولويات تعزيز وتطوير الأداء الحكومي وإعادة رسم القطاع العام من المحرك الرئيسي للاقتصاد إلى المنظم والشريك للقطاع الخاص، علاوة على تكثيف المبادرات لدعم الإبداع والتفوق، واستمرار الاستثمار في المواطن ورفع مستواه المعيشي.

فإن المنبر التقدمي في ضوء ذلك يتطلع في نفس الوقت إلى أن يكون هذا التوجه انطلاقة حقيقية وجادة نحو الإصلاح الإداري والاقتصادي يستند على أفكار مبدعة تأخذ في الحسبان حقائق الوضع القائم، ومتطلبات المستقبل ، والمصلحة العليا للوطن والمواطن البحريني ، وبخاصة الجماهير العريضة من المواطنين من العمال والكادحين والطبقات الفقيرة والمتوسطة التي هي اليوم في ظل ما بات يتهددها أكثر من غيرها من تحديات ومخاطر وتحولات متسارعة بحاجة إلى منظومة حمائية فاعلة ومدروسة تنهض بواقع هذه الفئات وتؤمن لهم في نفس الوقت العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وفتح كل المشاريع ذات الأفق في مجال التنمية الاجتماعية بكل الأبعاد والتحليلات الحقيقية لهذه التنمية.

وإذ ينظر المنبر التقدمي إلى السياسات والبرامج والأهداف المعلنة في الملتقى فأنه يأمل بأن تكون فاعلة حقاً وتتفق مع تطلعات المواطنين في البحرين وتساعدهم في التقدم بشكل أفضل نحو المستقبل ، كما يبدو في نفس الوقت قلقة من بعض التوجهات وخاصة على صعيد خصخصة بعض الخدمات والمشاريع والتي يخشى معها التأثير على أوضاع العمالة البحرينية ، بالمزيد من الرسوم وما فرضته حالة التقشف آنياً ولاحقاً ، وتلك التي قد تفرضها في المستقبل تفاقم الدين العام إلى مستويات غير مسبوقة ، وكل ذلك بحسب التوقعات الاقتصادية يمكن أن تضفي حزمة جديدة من الأعباء على المواطن البحريني ووضعه المعيشي وعلى فرص العمل المتاحة له.

ويحذر المنبر التقدمي من مغبة أي توجهات أو برامج أو سياسات لا تأخذ تلك التحديات بعين الاعتبار ، داعياً إلى إشراك قوى المجتمع البحريني كمشاركة ديمقراطية في مناقشة ورسم هذه السياسات والبرامج حتى تؤتى نتائجها على أفضل وجه ممكن ، ويؤكد التقدمي بأنه سوف يكون من الضروري أن يصطحب أي إجراءات تطويرية وإصلاحية في منظومة العمل الإداري الحكومي التركيز على إرساء كل الآليات التي ترسخ مبادئ وقيم الحساب والمساءلة ومحاربة الفساد واعتماد معايير النزاهة والكفاءة والشفافية في كل موقع من مواقع المسؤولية العامة.

كما أكد المنبر التقدمي على أنه من منطلق عدم الفصل بين الاقتصاد والسياسة فأن ذلك يتطلب الدفع بكل همة وجدية وبشكل دائم لتكريس مبدأ المواطنة وإرساء الوحدة الوطنية على أسس ثابتة تجعل الباب مفتوحاً وبكل ثقة أمام المواطنين لواقع ومستقبل أفضل بعيداً عن منغصات الطائفية والمذهبية والانشطارات المجتمعية ، وتجعل تطوير منظومة العمل الحكومي باعتبارها ركناً أساسياً من أركان العمل الاقتصادي مجتمعياً في متناول اليد وليس مجرد شعارات تطرح ، ولا يُحمِّل المواطنين أعباء إخفاقات لمشاريع فاشلة أو تبعات الأزمة المالية جراء انخفاض أسعار النفط والذي بسببها إضافة لنصائح البنك الدولي الكارثية تم رفع الدعم عن العديد من السلع والمحروقات، يتطلب من الدولة التصدي للفساد الإداري والمالي ومحاسبة الفاسدين وسارقي المال العام، مما تكشف عنه تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية لتقديم هؤلاء للمساءلة القانونية.

المنبر التقدمي
2016/9/22

«التقدمي» يدين جريمة اغتيال ناهض حتر

ببالغ السخط والأسى يدين المنبر التقدمي وأنصاره وأصدقاؤه في البحرين الجريمة النكراء المتمثلة باغتيال الكاتب والسياسي الأردني ناهض حتر والذي عرف عنه مواقفه المبدئية والشجاعة في النضال ضد قوى الشر والإرهاب والفاشية الدينية الظلامية في المنطقة وكما عرفنا عنه موقفه تجاه شعب البحرين ومطالبه العادلة من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية، والتي يهدف منها علاوة على إرهاب وإسكات أصحاب الفكر الحر، وإيقاع الفتنة داخل المجتمع الاردني الشقيق.

وإذ نتقدم إلى عائلة وأصدقاء الشهيد بخالص تعازينا، معربين عن تضامننا معهم وثقتنا بأن إرادة ووعي الشعب الاردني كفيلة بتفويت الفرصة ومواجهة مخططات التفرقة والفتن في المنطقة.

المنبر التقدمي البحريني
2016/9/26

التقدمي ينعى يوسف صباح البنعلي أحد رواد العمل النقابي في البحرين

بمزيد من الحزن والأسى ينعى المنبر التقدمي أحد مناضلي جبهة التحرير الوطني البحرانية وأحد رواد العمل النقابي في العقدين السادس والسابع من القرن الماضي، ومن مؤسسي اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين وأصحاب المهن الحرة في تلك الفترة، النقابي الراحل (يوسف صباح البنعلي) الذي وافته المنية صباح يوم الرابع والعشرين من سبتمبر الحالي.

إن التقدمي إذ ينعى النقابي الراحل، يتقدم من عائلة الفقيد ورفاق دربه وأصدقائه باحر التعازي والمواساة.

المنبر التقدمي
26 سبتمبر 2016

ومض

فن المُمكن

حسين العريبي

تعتبر حرية الرأي والتعبير من الأدوات التي يقاس عليها مستوى الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات.

وتعرف حرية الرأي والتعبير بالحرية في التعبير عن الأفكار والآراء عن طريق الكلام أو الكتابة أو الفنون التعبيرية بدون رقابة أو قيود حكومية، ويصاحب حرية الرأي والتعبير على الأغلب بعض أنواع الحقوق والحدود مثل حق حرية العبادة، وحرية الصحافة، وحرية التظاهرات السلمية.

إذن فحرية الرأي والتعبير هي أحد أهم وسائل الممارسة السياسة في المجتمعات الديمقراطية.

إلا أن هناك مجتمعات تعيش على ثقافة فن الممكن ويقصد بهذه الثقافة تكييف حرية الرأي والتعبير والممارسة السياسية وفقاً للحدود الموضوعة من قبل الأنظمة، دون محاولة كسرها أو تجاوزها باعتبار أن هذه الممارسات تعد أفعال متهورة ستؤدي إلى نتائج عكسية.

هذه السياسية قد تبدو حكيمة للوهلة الأولى لكنها تؤدي إلى التدجين بتراكم التجربة، ولعل المتتبع لتاريخ نشأة الصحافة وتطورها في البحرين يعي حجم التدجين الذي حل بالجسم الصحفي كأحد أوجه حرية الرأي والتعبير، فلقد نشئ الجسم الصحفي عبر جريدة البحرين في سنة 1939م، وتبنى نهج مقارعة الاستعمار وهو ما أدى إلى حل الصحف البحرينية الناشئة في تلك الفترة تباعاً كلما أحتدت المواجهة مع الاستعمار البريطاني حول السياسات الداخلية والعلاقة مع المحيط العربي خاصة مع اتساع مساحة حركات التحرر في المنطقة، هذه المواجهات أدت لوقف جميع الصحف البحرينية عن الصدور في نهاية الخمسينيات وحتى نهاية السبعينيات، وعندما عادت الصحافة للصدور عادت بحلة جديدة لا تناقش ولا تناكف بل تساير لتعيش.

لذلك تنامت لدى الصحافيين على مدى أكثر من عشرين عاماً هواجس الرقابة، حتى زرع في جسم كل منهم رقيب ذاتي يمنعه من الخروج عن الحدود التي رسمها افتراضياً لنفسه وبات يضيق بداخلها شيئاً فشيئاً.

هواجس الخوف والقلق توارت عن الأنظار لوهلة بعد الانفراج السياسي الذي تبع ميثاق العمل الوطني، لكنها ظلت قابعة في مكان بعيد في نفوس أبناء ذلك الجيل الذي عايش قانون امن الدولة وتربى على قواعده، لذا فإن الرقيب الداخلي سرعان ما يتضخم كلما مرت البلاد بأزمة سياسية.

يتناول جوروج أورويل في روايته الشهيرة 1984 المجتمعات التي تُحكم بشاشات الرصد، عبر شخصية الرواية الأساسية «ونستون» الذي كان ناقماً على مجتمع الأخ الكبير الذي يبدو كل شيء فيه كالحاً، ويبدو شخوصه نسخة من بعضهم. وهو ثملٌ في غمرة سخطه أخرج «ونستون» مفكرته وقلمه الذين أحتفظ بهم خلسة لكتابة مذكراته اليومية، وكتب فليسقط الأخ الكبير وظل يعيد كتابة هذه العبارة حتى ملئ بها نصف الصفحة.

وعندما أدرك ما أقترفه تملكه شعور بالفزع والهلع من أن ترصده شاشات الرصد، ضاقت به السبل فسواء أحتفظ بالمفكرة أو لم يحتفظ بها أو مزق ما كتب على الورقة أو لم يفعل فإن شرطة الفكر ستعتقله فقد أرتكب جريمة باحتفاظه بهذه المفكرة والقلم، أنهم يطلقون عليها أم الجرائم «جريمة الفكر».

ألم يكن من الأجدى «بونستون» أن يصمت ليجنب نفسه عواقب أفكاره؟!

«التقـدمـي» يحيـي الذكرى الثلاثين لاستشهاد المناضل هـاشم العلـوي

عصر يوم السبت الموافق ١٧/ ٩/٢٠١٦ قامت مجموعة من الرفيقات والرفاق والأصدقاء بزيارة مقبرة الحورة بالمنامة لوضع أكاليل من الورود والمشموم على قبر الشهيد الرفيق الدكتور هاشم إسماعيل العلوي، في الذكرى الثلاثين لاستشهاده في أقبية التعذيب في سجون البحرين في ١٨/٩/ ١٩٨٦، كما ألقى الرفيق فاضل الحليبي نائب الأمين العام للشؤون التنظيمية، كلمة أشاد فيها بصمود وشجاعة رفيقنا ومناضلي الحزب والحركة الوطنية الذين بفضل نضالاتهم وتضحياتهم تحقق الانفراج السياسي في البحرين، وأكد في كلمته بأننا في المنبر التقدمي مستمرين على النهج الذي سار وضحى من أجله الشهيد الرفيق الدكتور هاشم إسماعيل العلوي من أجل وطن حر وشعب سعيد.

وفي مساء الأحد 18 / 9/ 2016 ووسط حشد كبير من رفاق وأصدقاء المنبر التقدمي ومن التيارالديمقراطي وعائلة وأصدقاء الشهيد هاشم أحيا «التقدمي» الذكرى الثلاثين لاستشهاده، بفعالية بدأت بقراءة عريفة الحفل الرفيقة ايمان الشيخ نبذة عن استشهاد الرفيق في السجن و الحملة القمعية ضد مناضلي «جتوب» في أغسطس من عام 1986، وبعدها دعت الحضور لوقفة صمت حدادا على روح رفيقنا الشهيد د.هاشم وشهداء شعبنا.

ثم ألقى الرفيق فلاح هاشم نائب الأمين العام للشؤون السياسية كلمة «التقدمي» التي عَّدد فيها، مناقب الشهيد وحزبه النضالية، وتطرق فيها إلى الهجمة الشرسة التي تعرض لها كوادر جبهة التحرير الوطني البحرانية في عام 1986 حين تم اتخاذ قرار سحق جبهة التحرير الوطني بشكل كامل حيث استشهد رفيقنا الدكتور هاشم من جراء وطأة التعذيب وحكم على عدد كبير من مناضلي الجبهة بالسجن لفترات طويلة رداً على تصعيد الجبهة لحملات المطالبة باستعادة الديمقراطية والحياة النيابية.

وأكد إننا في احتفاءنا باستشهاد رفيقنا الدكتور الشهيد هاشم العلوي نحتفي بالقيم النضالية والأهداف الوطنية التي ناضل من اجلها، هو ورفاق كثر من مناضلي ومناضلات جبهتنا، وغيرهم من ابناء الوطن، وحري بنا جميعا في هذه المناسبة ان نستذكر هذه القيم، وان ندعوا في نفس الوقت الى مسارعة الخطى وبإخلاص في تكريس وحدتنا الداخلية والسعي مع كل المخلصين لإشادة تحالفاتنا وعملنا النضالي المشروع على أسس وطنية راسخة احتراما لمبادئنا وتاريخنا النضالي الحافل واسهاما منا في تقدم ونهضة وطننا وتحقيق طموحات شعبنا على طريق تحقيق الممارسة الديمقراطية وإشاعة الحريات والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، وفاءا لدماء وتضحيات وعذابات وحرمان كل الذين ضحوا على مدى العقود والسنوات دون كلل أو خوف أو انكسار في سبيل وطن حر وشعب سعيد.

وألقى كلمة التيار الديمقراطي الرفيق رضي الموسوي الأمين العام لجمعية وعد، حيث استنكر تصفية الرفيق الدكتور هاشم في أقبية التعذيب، مثلما حدث من قبله للشهيدين الرفيقين محمد غلوم بوجيري والشاعر سعيد العويناتي استشهدا تحت التعذيب، وتوقف مطولا أمام الأوضاع السياسية والمعيشية التي تعاني منها البلاد منذ أحداث فبراير/ مارس 2011، مؤكدا على ضرورة ايجاد حل سياسي للأزمة.

وبعده القت الرفيقة ايمان شويطر زوجة الشهيد الرفيق الدكتور هاشم، تحدثت فيها عن جوانب من السيرة الانسانية للشهيد، وألقت الشاعرة المتألقة نادية الملاح قصيدة شعرية مستوحاة من رسائل الشهيد إلى حبيبته، كما غنت فقرة من قصيدة موطني، تم عرض فيلم قصير عن الشهيد د.هاشم، كما ألقى الطفل الموهوب حسين عبدالرزاق كلمة مؤثرة، واختتم الفعالية بقصيدة شعرية لرفيقنا الشاعر عبدالصمد الليث ألقتها بالنيابة الشاعرة نادية الملاح.

شعر:
عبد الصمد الليث

هاشم العلوي .. ثلاثون عاماً...!

يا جرح لا تنـعى احـبـابي
يا جرح روّح عن اصحابي
يا جرح لا تكتب امصابي
يا جرح بالأمل طبابي
والفرح اعزف تلاحينه
تشعّ ذكرى
بضيا العبرة
هاشم يهاشم يا نجم في درب الاحلام
اسمك نشيد المرجلة اشما طالت ايام
و ما زلت أتلو بعضَ يوم مراثيا
و ما زلت لـلفقد الرفاقيِّ ناعيا
و ما زال للشجو الممض بواحهُ
ليبرح ما قد كان بالستر خافيا
فكيف السلوُ الـمرُّ والجرحُ غائرٌ
وقد ذهبت ريحٌ لما كان زاهيا
فإلفٌ نمتهُ المدلهماتُ بالأذى
تقاذفهُ سيلٌ من الهمِّ جاريا
فقد زويتْ مِن بَعدِ وحدةِ موقف
لباناتُ حلمٍ تجعل الغصنَ راويا
فيورقُ أفكاراً ويعلو براعماً
ليحنو غداً مِن مثمرِ الفعل جانيا
ولكنها الأيامُ كالرِّيحِ إن جرت
على عكس ما سَيرُ السفائن راجيا
تناوشنا موجُ التشتُّتِ إذ رمى
فعزَّ لنا بعد الكلامِ التلاقيا
و مادت بنا أرضُ الوئامِ فما انجلى
غبارُ التجافيْ فاستطال التنائيا
وليس عتاباً ما نقول ندّعي
و لكنّه رصُّ الصفوفِ المؤاتيا
هلمّوا بنو حزبي الى بيتِ حبِّكم
و صونوا بناءً صار بالكلِّ عاليا
فمنبركم منكم ويبقى إليكمُ
فكونوا لهُ من عاصفِ الدِّهرِ واقيا
وعودوا كما كنتم مصاديقَ وحدة
فسِفْرُ(جتوب)الشّعبِ يُنشرُ باهيا
بكمْ يا رِفاقَ الحزبِ يُقوى رصينهُ
فيعلو رصيدٌ يستزيدُ و ضافيا
أما صَكَّ سمعَ الأكرمين هديرُ ما
جرى عبر تأطير الرُّؤى و المراميا
بطأفنةٍ أدمت شروخاً بوحدةٍ
و أنتجت الأضغانُ فعلاً منافيا
أرتنا العوادي أنجمَ الظُّهرِ بالدُّجى
فمارت صدورُ الثاكلين بواكيا
فليس لنا إلّا التَّمسكَ بالحَجى
و نبذَ الذي قد صار للشقِّ داعيا
فنأخذ مِن ذكرى الشَّهيدِ و خطِّهِ
مساراً لتوحيد الجماهيرِ منجيا
فمن(هاشمِ)المقدامِ نستلهمُ النُّهى
بإيثارِ من ضحّى وريداً تفانيا
وليس حديثاً أن يكون مُضمَّخاً
بحنّاءِ شريانِ الشَّبيبةِ قانيا
وليس قصيداً يستثير مشاعراً
بوصفِ طبيبٍ عالج الموت فانيا
ولكنه طعمُ الرَّدى إذ تُجرَّعتْ
به حشرجاتٌ تجعل العمرَ ماضيا
تمثلتُهُ في قبوِ عتـمٍ وقد جلا
بطلعتهِ خيطَ السَّوادِ المداجيا
يناجيْ هواهُ والنِّصالُ تحزُّهُ
بشفرتِها والفكرُ حُرٌّ مناجيا
سأمضي الى حيثُ الخلودِ منافحاً
عن العشقِ كالشمعِ المنوِّرِ فاديا
و(هاشمُ)لم يخشَ الرَّدى فاستطابهُ
ككأسٍ من الشَّهدِ المعتَّقِ ساقيا
فظنَّ البهيمُ العسفُ أن جمارَهُ
قد انطفأت لكنَّه ظلَّ واريا
كشعلةِ فكرٍ للنضالِ مضيئةٍ
ليَهدى سناها للصفوفِ تواليا
فضمّته والنَّخلِ الحبيبِ وأهلِه
(أوالُ) المعالي فاستطابت معانيا
ثلاثون مرّت من سنينِ مفاخرٍ
بها كتب التأريخُ للعشقِ ماضيا
تألقت(البحرين)حاضرةً بـهِ
كموئلِ شعبٍ دام بالسِّلمِ بانيا

فضفضة

مع توطين القطاعات

عيسى الدرازى

أقرت وزارة العمل بالمملكة العربية السعودية، بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات؛ قَصْر العمل في مهنتي بيع وصيانة أجهزة الجوالات وملحقاتها على السعوديين والسعوديات بشكل كامل، بهدف إيجاد مزيد من فرص العمل للقوى العاملة الوطنية الراغبة في العمل في هذا النشاط.

قرار وزارة العمل السعودية بتوطين قطاع بات حيوي في منطقتنا الخليجية بعد الفورة الاستهلاكية المتنامية في عالم الاتصال ومجالاته، يضع في الاعتبار أولوية تواجد المواطن في مقدمة خيارات أصحاب الأعمال.

ولم يكن التقرير الصادر عن بنك (HSBC) الذي حمل عنوان " إكسبات إكسبلورر: تحقيق الطموح في الخارج"، صادماً بالمرة حيث تصدّرت مملكة البحرين القائمة خليجياً، لتحتل المركز التاسع عالمياً كأفضل بلد بالنسبة للوافدين، فالنستثني من الحديث العمالة الوافدة غير الماهرة وغير المدربة ولنختصر الحديث في العمالة الوافدة في الوظائف المتوسطة والتي تتبوأ المناصب الادارية العليا والإشرافية وغيرها من الوظائف التي من الممكن ان يشغلها كم كبير من البحرينيين وبتكلفة أقل بكثير من الأجنبي.

الحاصل هنا، ان صاحب العمل ملزم بتأمين نسبة 20٪ عمالة بحرينية من مجموعة العمالة لديه، وفوق ذلك سيكون على كل صاحب عمل في جميع القطاعات بلا استثناء، وبعد الالتزام بنسبة البحرنة المقررة حسب القطاع، دفع مبلغ وقدره 300 دينار عن كل تصريح جديد لكل عامل أجنبي يوظف خارج نسبة البحرنة المحددة. واقع الحال، فإن نسبة البحرنة يمكن لبعض أصحاب الأعمال منعدمي الضمير التحايل عليها والالتفاف حولها بأكثر من أسلوب تكشفه حملات التفتيش التي تقوم بها هيئة تنظيم العمل. وكما إن نسبة البحرنة تعتبر متدنية نسبياً في قطاعات حيوية كقطاع الخدمات بأنواعها والقطاع المصرفي وغيرها.

السؤال هنا، ماذا لو اعتمدت البحرين على اخذ المنحى السعودي والاتجاه نحو توطين بعض القطاعات التي من الممكن ان يقبل عليها البحريني للعمل، فالحجة التي يلقيها بعض أصحاب الأعمال بأن البحريني لا يعمل ولا يقبل العمل بأي وظيفة كانت مردود عليها وقد أثبت البحريني تواجده واجتهاده. توطين بعض القطاعات خطوة ذات أهمية لتمكين البحريني في سوق عمل صغير نسبياً وفيها ما فيه من منافسة شرسة شريفة أحياناً وغير شريفة في أحيان كثيرة.

ملتقى «التقدمي» الأسبوعي يناقش الأداء الحكومي ودور المجالس الأهلية في الوحدة الوطنية

نظم ملتقى التقدمي بتاريخ 2016/9/4، ندوة بعنوان (المجالس الأهلية والوحدة الوطنية) تحدث فيها الدكتور محمد الحوسني والأستاذ إبراهيم المناعي، حيث سرد د.الحوسني نبذة تاريخية عن المجالس في البحرين منذ العشرينيات من القرن الماضي، وأشار لأهميتها الاجتماعية في التواصل بين الأهالى من مختلف الطوائف والأعراق، وتحدث عن تجربة مجلسه الذي يحضره مواطنون من كل مناطق البحرين، فيما أكد الأستاذ إبراهيم المناعي على أهمية تبادل الزيارات لأصحاب المجالس الأهلية للمناطق المختلفة في البحرين لتخفيف الاحتقان والفرقة في المجتمع، وعلى ضرورة أن تهتم المجالس بقضايا الناس.

– نظم ملتقى التقدمي بتاريخ 25 /9 /2016، ندوة بعنوان (تطوير منظومة العمل الحكومي... واقع وآفاق وتحديات)، تحدث فيها الكاتب الصحفي الأستاذ علي صالح والدكتور أكبر جعفري، بدأ علي صالح حديثة باثارة تساءلات: لماذا عقد ملتقى الحكومة، وهل جاء توقيت إنعقاده بعد الفشل، و يراد منه تحميل المواطنين أعباء مالية أخرى، أو تريد الحكومة أن تقول بأنها حققت بعض النتائج (الإنجازات)، أو جاء بعد تذمر الناس من الأوضاع المعيشية ويراد منه تجميل الصورة عند المواطنين، وتساءل عن الرؤية والاستراتيجية التي طرحت عام 2009؛ نحو عام 2030، وتوقف عند غياب أطراف رئيسية فعن الملتقى كالتجار (غرفة تجارة وصناعة البحرين) والعمال (الاتحادات النقابية).

فيما أشارالدكتور أكبر جعفري إلى أن النمو الاقتصادي ليس هدفا بحد ذاته، وحجم الاستثمارات ليس مؤشرا على النمو، وذكر بأن الإنجازات الموجودة ليس بسبب الاستراتيجية، وإنما هي إنجازات متراكمة، مشيراً إلى بعض الانجازات ومنها، على سبيل المثال، إن البحرين تحتل المرتبة السابعة في مجال الحكومة الإلكترونية على المستوى العالمي، دون أن ينفي بأن الأداء الحكومي غير مرضٍ.

من هموم طلابنا

جلال إبراهيم

واقع التعليم في أغلب الدول العربية متأخر.هذه حقيقة أثبتتها المنظمات الدولية في مجال التربية والتعليم، وعلى رأسها منظمة اليونسكو، بعيدا عن تبجح الأنظمة العربية الرسمية في تفوقها الواسع وإنجازاتها الغير محدودة في حقل التعليم ومنافستها لأعرق الدول العالمية في ذلك.

من واقع خبرتي المحدودة نسبيا في حقل التربية والتعليم ومن تدريسي لمادة الاجتماعيات(عشر سنوات) لمست الكثير من المعانات والهموم التي يعاني منها طلابنا الأعزاء والتي تحد من حبهم وتفوقهم في التحصيل الدراسي والعلمي. لذلك رأيت من الأهمية أن أنقل بعضا من هذه المعانات والهموم من خلال المواقف العملية التي حصلت لي مع طلابي من دون زيادة أو نقصان.

ارحمونا يا أستاذ:

كثيرا ما أسمع هذه العبارة من الطلاب، يقولونها بمرارة نتيجة لمعاناة يومية شديدة يتعرضون لها، يقولون لي، أستاذ: هل ستملئ السبورة بالكتابة أنت أيضا؟ وهل ستتحدث طويلا؟ وهل ستعطينا واجبات منزلية كثيرة؟ فقلت لهم ماذا تتوقعون مني ونحن في نهاية الفصل الأول؟ لن تتعبنا يا أستاذ كالعادة! إذن أين المشكلة يا أعزائي الطلاب؟ مشكلتنا يا أستاذ بأننا أصبحنا كالآلات! كل يوم لدينا واجبات صفية ومنزلية في ست مواد. نستيقظ باكرا من الساعة السادسة ونعود إلى بيوتنا عند الساعة الثالثة منهكين، فبدلا من الراحة ومن اللعب واللهو قليلا، نجد أنفسنا مخنوقين بالواجبات المدرسية في مختلف المواد. فهل نستغرب(خصوصا المسؤولين عن التعليم) لماذا يكره الكثير من طلابنا وطالباتنا المدرسة والتعليم!

معلومات غير مفيدة:

بحكم قربي من طلابي، كثيرا ما يعبرون لي عن ما في داخلهم ومشاعرهم، وأكثرها تكون متعلقة بمشكلات في عملية التعليم والتعلم، ومن ضمن هذه المشاكل اعتراضهم المتكرر على وجود دروس طويلة ومتكررة في مواضيعها وتحتوي على الكثير من المعلومات الغير هامة، كالدروس التالية في ما د ة الاجتماعيات للصف الأول الإعدادي على سبيل المثال:

- مشاكل الزراعة في آسيا الموسمية
- نتائج الزراعة في آسيا الموسمية
- مشاكل الصناعة في آسيا الموسمية
- نتائج الصناعة في آسيا الموسمية

أربعة دروس بالإمكان دمجها في درس أو درسين، والتركيز على معلومات محددة يعمل الطالب على البحث عنها وعمل مقارنة بين دولنا العربية ودول آسيا الموسمية المتأخرة في أغلبها وبين الدول المتقدمة عالميا في الزراعة والصناعة.

إذن تعتمد أكثر المناهج التعليمية في البلدان العربية على الكم وليس على الكيف، لذلك يسأم الكثير من طلابنا وطالباتنا من هذه المناهج والكتب التي تبعث على الملل والضيق، لأنها تفتقد إلى الكثير من جوانب التحفيز والتشويق والإرتباط بحياتنا العملية والواقعية. وأكثر مادة ينطبق عليها ذلك، هي مادة الاجتماعيات، وبالتحديد في الجغرافيا والتاريخ، حيث تكون الدروس كثيرة جدا وتعتمد على الحشو والتلقين، بعيدا عن تنمية روح البحث والانفتاح المعرفي، الذي يحاول المعلم جاهدا زرعها في عقول الطلاب، غير أنه مكبل في النهاية بمنهج يجب الإلتزام به ليمتحن فيه الطلاب والحصول على درجات عالية.

الصين وطالب راسب:

التغييرات التي تطال مناهجنا وكتبنا المدرسية تكون في الغالب شكلية، خصوصا في مادة الاجتماعيات وبالذات في الجغرافيا التي تشهد تغيرات في الأرقام والنسب السكانية والطبيعية باستمرار، ولذلك تعتمد الدول المتقدمة على مستوى التعليم في وضع مناهج قصيرة ومتطورة جدا تجعل من الطالب يعتمد على نفسه كثيرا في عملية البحث والتقصي والوصول إلى نتائج علمية بعد عملية المناقشة الواسعة بين الطلاب أنفسهم ومع معلمهم داخل الفصل الدراسي. في كتاب الاجتماعيات للصف الأول الإعدادي توجد معلومة خاطئة(مضحكة)وهي أن الصين من دول آسيا الموسمية المتخلفة على مستوى الزراعة والصناعة! وبدوري كمعلم أجعل الطلاب يبحثون عن صحة هذه المعلومة عن طريق الانترنت ومستندات خارجية، توصلهم إلى أن الصين دولة متقدمة في الزراعة والصناعة، بل ومن الدول العظمى التي تنتشر صناعاتها ومنتجاتها في كل دول العالم، ورغم ذلك تعاد طباعة هذا الكتاب أكثر من مرة ويحتوي على نفس المعلومة المغلوطة، لذلك وقف لي ذات مرة، طالب راسب وقال: أستاذ هذه نفس المعلومة التي صححتها لنا السنة الماضية ونبهتنا عليها، فمن المصيب أنت أم الكتاب؟!

الخميني وغاندي:

وقع بين يدي كتاب من مدرسة المعارف الأمريكية في البحرين، وبالتحديد في مادة الاجتماعيات(تاريخ عالمنا، الناس والأماكن والأفكار)للصف الخامس الإبتدائي، فأعجبت به واستفدت منه كثيرا، ليس من جانب المعلومات القيمة التي يحتويها، بل من جانب طريقة عرضه للدروس وتحفيزه للطلاب بالبحث والمناقشة والإنفتاح على الآخر. من ضمن هذه الدروس على سبيل المثال، درس بعنوان: الخميني وغاندي، حيث تعرض صورتين كبيرتين للشخصيتين ملفتتين للطلاب، مع بعض المعلومات القليلة المشوقة، ثم يطلب منهم عمل مقارنة بين الشخصيتين – بالإستعانة بالمصادر– من حيث أعمالهم وإنجازاتهم وتأثيرهم على مستوى شعبهم وشعوب أخرى في العالم. ومن الشخصيات التي يدرسها الطالب في هذا الكتاب: مايكل أنجلو،ويلم شكسبير ، د يكا ر ت ، بيتهو فن ، نيو تن ،كونفشيوس، ماركس...إلخ . فأي مقارنة تذكر بين مناهجنا وكتبنا ومستوى تأثيرها المحدود على طلابنا تربويا وعلميا، وبين مناهجهم وكتبهم التي يدرسها طلابهم ومدى تأثيرها الواسع عليهم في مختلف مراحل حياتهم؟!

ابنة أختي في ليدز يونايتد:

تعيش أختي العزيزة مع زوجها وابنتيها في ليدز يونايتد منذ سبع سنوات، لذلك أكملت ابنتها الكبرى تعليمها في مدارس ليدز وهي في الصف الرابع الإبتدائي حاليا، وقد كانت الأولى دائما في جميع السنوات السابقة. ما يهمني هنا هو التحدث حول نظام التعليم في بريطانيا وانعكاسه الإيجابي على ابنة أختي. كل الأدوات التي يحتاجها الطالب من أبسطها إلى أعقدها توفرها المدرسة وليس ولي أمره. عدد الطلاب والطالبات في الصف لا يتجاوز العشرون، يشرف عليهم معلم أول ويساعده معلم ثاني. يحمل الطالب كل يوم ملف فيه بعض الأوراق القليلة وليس حقيبة ثقيلة (تكسر ظهره)، ويؤدي الطالب واجباته أثناء الزمن المدرسي، بينما يعطى واجبين لا صفيين في الرياضيات والعلوم في الأسبوع الواحد فقط، إضافة إلى قصة قصيرة يقرأها الطالب في نهاية الأسبوع ثم يبدي أمام زملائه الطلاب وأمام معلمه مدى إستفادته منها. كذلك تعمل المدرسة على الإهتمام بهوايات الطلاب المتنوعة في الرسم والمسرح والموسيقى والحاسوب والطبخ وكرة القدم...، وليس كما عندنا، حيث كم الواجبات الصفية واللاصفية اليومية لا حصر لها وتجعل من طلابنا آلات تعمل ليل نهار من دون فائدة كبيرة ورغبة وحب للتعليم.

أرى بأن على الحكومات ووزارات التربية والتعليم في الوطن العربي أن تراجع نفسها وتصحح من وضعها نحو أجيالنا الحالية والقادمة في عملية التربية والتعليم والتعلم، من حيث الميزانيات المالية والأجهزة الإدارية والتعليمية، ومن حيث الأنظمة والأساليب والمناهج والكتب التعليمية، لكي نقلل الفجوة الواسعة بيننا وبين البلدان المتقدمة بمراحل علينا في هذا المضمار، بدلا من التغني ليل نهار بإنجازتنا الوهمية التي تأخرنا أكثر بدلا من أن تنهض بنا إلى مصاف هذه الدول المتقدمة.

التعليـــم كجـــزء مـــن منظـــومـــة التنميـــة

د. محمد الكويتي

التنمية التي تسعى اليها دول الخليج تقوم على التعليم بالدرجة الاولى، لكن التعليم لا يمكن ان يعيش في معزل عن باقي النظم الاجتماعية المؤثرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع. والاصرار على التعامل مع التعليم في معزل عن باقي النظم الاجتماعية التي تمثل البيئة المؤاتية للتعليم يعرقل عمليات التعليم والتنمية والاستقرار. من هذا المنطلق فان الحديث عن التعليم يكتسب اهمية كبيرة، ويستحق اهتما اكبر لمحاولة فهم المشاكل التي تعترض مسيرته والتي ادت الى تدني مستواه.

تنشر في الصحافة احاديث ومقابلات لمسئولين يمكن ان تقسم الى ثلاثة محاور، المحور الاول يتعلق بالمعلم، والمحور الثاني عن التعليم العام والمحور الثالث يختص بالتعليم العالي. يعتبر المسئولين المعلم على انه اهم عنصر في عملية التعليم وانه العمود الفقري لاي تطوير. هذا صحيح اذا افترضنا ان المعلم يعمل في بيئة مجتمعية مؤاتية للتعليم، ولديه رؤية واضحة للغاية من التعليم، والقدرة والصلاحيات التي تمكنه من تطبيق هذا الرؤية، والتحفيز والتقدير الضروريين للابداع في مهنته وتحقيق متطلباتها. في غياب ذلك فان الفشل يمكن ان يأتي من اي من هذه المقومات اللازمة لنجاح عملية التعليم وليس فقط ناتجة من عدم كفاءة المعلم.

مع الاخذ في الاعتبار العوامل المذكورة اعلاه فان المعلم يواجه تحديات كبيرة قد تؤثر على عطائه وقدرته على التعليم. ان اول المحبطات للمعلم هو المستوى الاجتماعي الذي انحدرت اليه مهنة التعليم والصورة النمطية للمعلم لدى الطلبة واولياء الامور. نتيجة هذا الاحباط لم يعد المعلم يعي معنى الرسالة والرؤية والاهداف التي تكتب على جدار المدارس لانها في نظره شعارات خاوية لاتجد طريقها الى الواقع العملي. يرى البعض ضرورة اعادة النظر في الفلسفة التعليمية برمتها، ومحاولة غرس قيم العدالة والمساواة في الطلبة، لكن يصطدم ذلك مع ما يستشعره المدرسين من عدم العدالة في الترقيات وفي التعيينات وحتى في المعاملات الادارية البيروقراطية. وكيف يمكن زرع قيم الابتكار في الطلبة من قبل معلمين يشاهدون تجاوزها، ومثقلون بالبيروقراطية والروتين الذي هو نقيض الابتكار.

فيما يتعلق بالتعليم العام فان الهدف الاساسي هو توفير الخدمة التعليمية المتميزة للطلبة والطالبات. هذا هدف يفترض ان هناك سياسة تعليمة ورؤية سابقة يتم بموجبها تحديد ماهي (الخدمة التعليمية المتميزة)، وما هي الغاية من التعليم العام في مثل مجتمعاتنا الخليجية بشكل خاص؟ هذا الواقع، بما فيه من قصور وقضايا كبرى لم تجد لها حل، ينعكس ليس فقط على توجهات التعليم ولكن كذلك على نتائجه.

فيما يتعلق بالتعليم العالي فان الهدف الاساسي هو توفير كوادر للتنمية وقيادات لسد احتياجات خطط التنمية من جهة وتطوير القدرات الاكاديمية والبحثية من جهة اخرى. هذا هدف يفترض ان هناك سياسة تنموية ترتكز عليها سياسة التعليم، وتحد الغاية من التعليم؟

لم نتفق الى الان على نوعية التنمية التي نريد ولا توجد رؤية واضحة لها. معظم قياداتنا السياسية وحتى المالية تعتبر البناء الشاهق وفتح الشوارع وبناء المدن الخيالية هي اقصى حدود التنمية، وترى ان الانسان هو وسيلة لتحقيق مثل هذه التنمية. لكن عندما يتعلق الامر باعتبار الانسان غاية هذه التنمية والمستفيد منها فانها تعمد الى العموميات والتجريد، وتعجز عن تقديم رؤية للغاية التي تبتغيها لهذا الانسان والمستقبل الذي ينتظره. وبدلا من ذلك نجد ان هذا الانسان، المنقوص الحقوق والكرامة، يتم التعامل معه على انه قاصر لا يعرف مصلحته، ويتم تجيير كل الوسائل الدينية والاعلامية والتعليمية لاقناعة بالقبول بحقوقه المنقوصة على انها قدره ودليل وطنيته وولائه.

اي اننا نعيش مرحلة ظبابية نتيجة غياب رؤية تنموية وغاية تقود فلسفة واهداف التعليم ومساره. في مثل هذه البيئة فان اجهزة التعليم جميعها بما فيها المُدرّس تكون محدودة في انتاج مجتمع يتمتع بالقيم التي تساهم في التنمية. هذه النظرة للتعليم مازلت على ما يبدو سائدة ونحتاج الى تغييرها. فمثلا يقول ماكس فيبر في مطلع القرن العشرين (في مقارنة بين الطالب الالماني مع الطالب الامريكي) ان التعليم في المانيا افضل منه في امريكا وان الطالب الامريكي يتعلم اقل بكثير من الطالب الالماني. يُرجع السبب في ذلك الى اختلاف الرؤية للتعليم بين الاثنين. فمفهوم التعليم بالنسبة للمدرس والطالب الالمانيين هو "تأصيل رؤية مشتركة للعالم، وسلوك حياة ينسجم ويرتبط بقيم هذه الرؤية». بينما نظائرهما الامريكيين لديهما نظرة مختلفة عن التعليم "التعليم هو سلعة تباع وتشترى مقابل المال الذي يدفعه اهل الطالب".

النتائج الاخلاقية والسلوكية التي تترتب على اختلاف النظرتين كثيرة، لكن اهمها هنا، ان الطالب الالماني يتعلم اكثر لان لديه حافز عالي متمثل في غاية عليا معنوية واخلاقية مشتركة للتعليم. على خلاف الطالب الامريكي الذي ينظر الى التعليم على انها سلعة. فكيف ينظر الطالب الى التعليم؟ كثير من الطلاب والمدرسين واولياء الامور ينظرالى التعليم على انه شهادة ورقية يستخدمها كجواز عبور الى وظيفه، تكون في كثير من الاحيان "غير مستحقة». هذه النظرة ليست منفصلة عن رؤيتنا العامة وفلسفتنا في الحياة التي تعتمد على المظاهر والشكليات والجاه المكتسب من الثروة والمال و المكانة الاجتماعية الوراثية. وجميع هذه لا تمت للحضارة والتنمية بصلة. كما انها لا تعتمد على معايير قيمية يمكن ان تقاس التنمية من خلالها.

في غياب المحفزات والقيم والمعايير الواضحة الموضوعية اصبح التركيز لدى الاجهزة التعليمية بما فيها المدرسة والمدرس والطالب ليس على التعلم بل على نسب النجاح وزيادة اعداد "المتفوقين" في العلامات وليس في التحصيل. وتركيز الطالب على الورقة التي يحصل عليها في نهاية المطاف وان كانت عن طريق الغش او شراء الابحاث او حتى استئجار من يكتب له البحث حتى في مستوى الدراسات العليا. والسؤال الذي نطلب المؤسسات التعليمية الجواب عليه هو كيف وصل بنا الحال الى هذا الوضع؟ وهل يحدث ذلك دون علم هذه الجهات؟ وماهي وسائل معالجته؟

(قف)

قانون الصحافة والاعلام!

فهد المضحكي

إذا كانت الصحافة – كما يقال – وسيلة لاستنارة الجمهور بنقل الاخبار والمعلومات، واداة للرقابة وتشخيص المشكلات وبيان أوجه القصور في المجتمع، فان حريتها تدعم الحقوق، وهي الضمان لتقدم وازدهار المجتمع الديمقراطي.

إن تحسين أداء الصحافة والاعلام بما يتفق المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحاصلة في المجتمع البحريني يتطلب انفتاحاً واسعاً على حرية الرأي والتعبير والنشر، وهو ما يستدعي قانوناً عصرياً تراعى فيه المصالح الوطنية للبلاد وكل ما يحقق اهداف الصحافة والاعلام ومصالح الصحفيين والإعلاميين والكتاب المبدعين.

ونعني بذلك، ان حماية وتقوية وسائل الاعلام المختلفة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للتحولات الإصلاحية، وان هذه الصلة لم تكن وثيقة وقائمة إلا في ظل مناخ ملائم لا يخضع للتهديد والوصاية والحبس وهو ما تنص عليه المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تؤكد على حرية التعبير، في مقال قديم نُشر في الصحافة المحلية بتاريخ 2007/10/6، قلنا: نعتقد فيما لو طرح قانون الصحافة والطباعة والنشر مرة أخرى على البرلمان في دورته المقبلة لا نستبعد أن تتكاتف جهود نواب التشرد لإسقاط هذا القانون الحضاري الذي يمنح الصحافة مساحة واسعة من الحرية المكفولة دستورياً.

ما نسمعه من تهديدات صادرة عن بعض النواب يجعلنا نقول وبكل ثقة: ثمة نواب عرفوا في الأوساط الشعبية بـ «نواب العزة» لا يهمهم اساساً حرية الصحافة وحقوق الصحفيين بمعنى انه بالرغم من الدور الفعال الذي لعبته صحافتنا المحلية وخاصة المستنيرة منها في دعم حقوق الانسان، والدفاع عن الوحدة الوطنية، ونشر الوعي الديمقراطي، ومعالجة الكثير من القضايا المحلية التي تهم الشأن العام، الا ان حرية الصحافة لا تزال ملاحقة، في حين ان حرية الرأي والتعبير مهددة من قبل نواب الإسلام السياسي واطراف في الحكومة شديدة العداء للديمقراطية!

كانت الفترة التي عاشها مجلسنا النيابي اثناء دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني هي فترة شهدت هجوماً عنيفاً على الحريات والثقافة والابداع والصحافة والمبدعين والمرأة، بشكل يوحي لنا اننا في أفغانستان وليس في البحرين!

اليوم وفي هذه المرحلة بالذات البحرين في أمس الحاجة لتطوير وتحديث القوانين والتشريعات بما يتناسب تطورها السياسي والاقتصادي والتنموي، والاهم من ذلك ما احوجها الى العقول المنفتحة الواعية المدركة لأهمية الحرية والحقوق المتكافئة والمتساوية، والممارسات الديمقراطية التي لا تسمح بفرض الوصاية على الحريات العامة والشخصية والا ستظل العقول المنحازة للقبيلة والطائفة والجماعات المتأسلمة خطراً على تطور البلاد ومستقبلها السياسي والاقتصادي.

كل ما نريد قوله ليس من الممكن تحقيق المزيد من الانفتاح السياسي والرقابة بدون تحقيق المزيد من الحرية، ولا يمكن الدفاع عن الصحافة الا في اطار الحرية وفي حدود القانون حتى لا تتحول الحرية إلى فوضى!

يقول نائب رئيس لجنة الخدمات في مجلس النواب محمد المعرفي: «طرح مشروع قانون الصحافة لأكثر من مرة في مجلس النواب، ونتدارسه الآن في اللجنة، ولا شك ان هذا القانون واسع وشائك ويتطلب التأني في دراسته من اجل إخراجه بشكل دقيق وينصف كل الأطراف».

وأضاف: «قانون الصحافة سيرى النور قريباً» لا نريد في حديثنا عن قانون الصحافة ان نتطرف الى كل القيود والمصالح المتداخلة المتحفظة على القانون الذي مضى عليه أكثر من عشر سنوات ولم ير النور وهذه حقيقة يدركها النواب والحكومة!

لكن لم يكن غريباً ان يتعامل بعض النواب مع قانون الصحافة بازدواجية فهم كما يدعون مع حرية الصحافة في حين انهم يطالبون بحبس الصحفي!

والسؤال الذي يتبادر للأذهان هو: هل اصدار نوابنا على حبس الصحفي أساسه نقد الصحافة للإداء البرلماني؟ نعتقد ذلك.

ان الصحافة في البحرين امالها وطموحاتها كثيرة، فهي أصبحت اليوم اهم الأدوات الرقابية وان كانت ومع الأسف تعاني من عدم انسياب المعلومات التي هي حبيسة ادراج النواب والمسؤولين في الدولة.

صحيح ان صحافتنا تشكو من مرض يدعى الرقابة المفرطة، وصحيح ايضاً ان مقص الرقيب لا يرحم كما لو ان الصحفيين والكتاب لا يضعون في حساباتهم الرقابة الذاتية، ولكن الصحيح هنا انه بالرغم من التصريحات السياسية المتكررة المتفاعلة مع إقرار الصحافة، فان عدم تأمين هذا الحق على أساس ديمقراطي يعبر عن مخاوف النواب من حرية الرأي والتعبير!!

والحقيقة التي نعلمها جيداً ان فرض القيود على الصحافة والصحفيين يجمد دور الصحافة في المجتمع، وكلما اتسعت مساحة الحرية كلما اخذت الصحافة دورها الفعال والمهم جداً في التعبير عن كل ما يتعلق بشؤون المواطنين والدولة والمجتمع.

ينص الإعلان العالمي لحقوق الانسان على ان «لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، ويتضمن هذا الحق حرية تبني الآراء من دون أي تدخل والبحث عن وتسلم معلومات أو أفكار مهمة عن طريق أي وسيلة إعلامية بغض النظر عن أية حدود».

أين نحن من العدالة الاجتماعية؟

جواد المرخي

لإرساء أسس للعدالة الاجتماعية لا بد من توفير الحماية للناس من سن الطفولة حتى الشيخوخة تحت سلطة القضاء النزيه الذي من خلاله تطبق القوانين على الجميع لتطال الجميع: الفقراء والأغنياء والعمال وأرباب العمل وكل المسؤولين ومنهم النافذين، ومن خلال هذا المنهج لتطبيق العدالة الاجتماعية حتماً سوف يسود المجتمع الأمن والاستقرار الحقيقيين

ولابد من مشاركة المجتمع المدني في أمور الحياة السياسية والاقتصادية، وفي صنع القرار السياسي، وأن تكون الرقابة الشعبية فاعلة من خلال مؤسسات المجتمع المدني على أموال الشعب وتسمى الأموال العامة لحفظها من صنوف التلاعب، وتوقيف مكينة الفساد المالي والإداري وإلغاء البيروقراطية المتسببة في ذلك، والابتعاد كلياً عن سياسات الاقصاء والتهميش والتمييز بين المواطنين على أسس الدين أوالعرق أو اللون.

وإذا أسقطنا ذلك على واقعنا الحالي في البحرين، هل نحن نعيش تحت مظلة العدالة الاجتماعية، نجد أن الكثيرين لا يقرون بذلك بحكم ما يجري من بث للنعرات الطائفية والتمييز بين المواطنين على شكل مذهب أو مناطقي، نحن نرى أن الفقر والعوز والبطالة ظاهرة منتشرة في وسط المجتمع وأيضاً الفساد آخذ في التراكم، ولدينا مطالب سياسية في تطوير العملية الديمقراطية لإعطاء المواطنين دوراً في عملية المراقبة والتشريع، كما ان هناك سياسات قائمة لتهميش المجتمع المدني من خلال ممارسات شتّى من الضغوط على مؤسساته، وكأننا متأثرين كثيراً بما يحصل من أوضاع سياسة مدمرة على مستوى الوطن العربي.

عندما يخسر المواطن فرص الحصول على عمل أو وظيفة وأيضاً يخسر الرعاية الطبية وعندما تزداد عليه صعوبة الحياة المعيشية في ظل الارتفاع الجنوني للأسعار خصوصاً للمواد الغذائية والكمالية والعقارية، في ظل الزيادة الملحوظة للمزيد في تحميل المواطن أعباء الضرائب لتوفير السيولة بدلاً من الإخفاق في رفع أسعار النفط الذي تتلاعب به الشركات الأجنبية، خصوصاً في ظل خصخصة المؤسسات الاقتصادية الحيوية ومنها التعليمية والطبية والاسكانية والخدماتية مثل الكهرباء والماء، ناهيك عن اغراق المجتمعات الخليجية بالملايين من العمالة الوافدة وترك مسألة البطالة في تفاقم بدون ضوابط أو مراعاة لطالبي العمل والوظيفة.

وعلى سبيل المثال نحن في البحرين، حيث وصل عدد العمالة الوافدة إلى أكثر من 500 ألف عامل، وهذا مؤشر خطير جداً على حياة المواطنين خصوصاً في ظل سياسات التجنيس السياسي الذي يراد به تخريب وتشويه المجتمع البحريني وخلق بيئة غير متجانسة بين أفراد المجتمع، هنا يمكن أن نتساءل أين نحن من العدالة الاجتماعية؟

إعـادة بنـاء الوحــدة الـوطنيــة

التقدمي – كتب المحرر:

أكثر التداعيات سلبية للأحداث التي شهدتها البحرين هو الشرخ الكبير الذي أصاب الوحدة الوطنية للشعب. واستعادة هذه الوحدة تحتاج إلى تدابير من نوع مختلف، هدفها إعادة بناء الجسور بين مكونات المجتمع، وتذويب مناخ الشك والريبة الذي بات يطبع العلاقة بين هذه المكونات.

لامناص لنا جميعاً من قبول البحرين كما هي، أي بكافة مكوناتها الاجتماعية والمذهبية والسياسية، ويخطئ من يعتقد أنه بالوسع عزل أو شطب أي مكون من هذه المكونات من خريطة البلد الاجتماعية، فالأمر لا يتصل بأفراد، وإنما بتكوينات تشكلت عبر سياق زمني ثقافي واجتماعي مديد، وبالتالي فان كافة هذه المكونات مطالبة بأن توفر لنفسها ليس فقط شروط العيش المشترك، وإنما، أيضاً، التفاعل الخلاق بين بعضها بعضاً، وهو التفاعل الذي منه تشكلت الشخصية الوطنية البحرينية التي هي، إلى حدود بعيدة، نسيج ذاتها بالقياس لمحيطها القريب، وهي نفسها الشخصية التي لحقها الكثير من الصدع جراء ما عاشته البلاد من أحداث جسام خلال الفترة الماضية.

المباراة المطلوبة الآن ليست في التسابق على النيل من الآخر، أياً كان هذا الآخر، تحت عناوين ومبررات بعضها يبدو مفهوماً ومنطقياً، والكثير منها ليس كذلك، وإنما المطلوب هو التسابق على إزالة أسباب الاحتقان وسوء الفهم، وإعادة الاعتبار لفكرة المواطنة المتكافئة التي تعمق وتعزز فكرة الانتماء لهذا الوطن، ولفكرة أن يكون فيه متسع للجميع بكافة الحقوق والواجبات.

لا قيمة لأي منجز أو مكسب سياسي إذا كان ثمنه النيل من الوحدة الوطنية للمجتمع، لأن هذه الوحدة بنيت عبر مسار تاريخي معقد، وناضلت من أجلها أجيال من البحرينيين أفلحوا في إقامة تكوينات وطنية بالمعنى الصميم للكلمة، لا تعبر عن طوائف أو فئات، وإنما تعبر عن تطلعات مشتركة لكل أفراد الشعب.

والأصح من هذا القول أن المكاسب السياسية المتعلقة بالإصلاح تستقيم بالتوافق والإرادة المشتركة لكافة مكونات المجتمع في سبيل المزيد من الشراكة بين الدولة والمجتمع، وأن الوحدة الوطنية تنبني وتتوطد عبر هذا النهج بالذات، لا عبر نهج آخر سواه.

تقييم ما شهدته البحرين من أحداث لا بد وأن يتوقف أمام المخاوف التي أثارتها هذه الأحداث عند قطاع كبير من أبناء الشعب، وذلك أمر نتج عن ضعف دور القوى الوطنية بسبب الصعوبات التي تعاني منها، والتي يعود جزء منها على الأقل إلى انحسار نفوذ هذه القوى بسبب عوامل موضوعية وذاتية

معقدة لا يجوز ابتسارها في بعض الأحكام السريعة.

يظل الجوهري في الأمر أن الساحة السياسية، على الضفتين السنية والشيعية، افتقدت الصوت الوطني المستقل القادر على مخاطبة الجميع بخطاب جامع، واستعادة هذا الخطاب ليست مهمة سهلة أو سريعة، لكنها مهمة ليست مستحيلة، ولتحقيقها فان جهوداً جبارة يجب أن تبذل من أجل انجاز الهدف الذي جعلنا منه عنواناً لهذا المقال، وهو إعادة بناء الوحدة الوطنية للمجتمع، ونظن انه هدف يمكن أن يستنهض قوى واسعة، فاعلة أو كامنة، في المجتمع، هي جديرة بأداء هذا الدور.

تبدو أوجه الخطر على الوحدة الوطنية في المجتمع ماثلةً بصورة خاصة في المقاربات السياسية التي ترمي لتصوير التناقض أو الصراع في المجتمع كما لو كان صراعاً بين الطوائف والمذاهب، لا بين المصالح الاجتماعية والسياسية المختلفة، التي من شأنها أن توحد المواطنين، سنة وشيعة، في المطالب والطموحات، على النحو الذي عرفناه في الخمسينيات، أيام هيئة الاتحاد الوطني ، وفي انتفاضة مارس عام1965، وفي النضالات العمالية والجماهيرية في السبعينات والثمانينات قبل أن تجتاحنا هذه الغلواء الطائفية.

وهي الغلواء المسؤولة عن إعادة فرز المجتمع على أسس واهية وهشة، خالقة الوهم لدى أفراد كل طائفة بأن الخطر الذي يتهددها آت من الطائفة الأخرى، مما يدفع الجميع إلى التخندق داخل شرنقة طائفته بدل الانصهار في البوتقة الوطنية الشاملة.

كما قيل مراراً من قبل المخلصين، وما أكثرهم في هذا الوطن، أن الرد على هذه الغلواء الطائفية يمر عبر بناء صف وطني واسع يتجاوز

التصنيفات المذهبية والطائفية، والتجربة الملموسة على مدار السنوات المنقضية تؤكد ان الوحدة الوطنية لن تنشأ إلا من خلال الروافع الجديرة بانجاز هذه المهمة، ونعني بها القوى الوطنية والديمقراطية غير طائفية التكوين.

الاختبار الحقيقي لجدية أي خطاب تكمن في وطنيته، والمقصود بوطنية الخطاب مقدرته على التعبير عن المصالح المشتركة لجميع مكونات الشعب، ومقدرة أصحابه على مخاطبة هذه المكونات جميعاً، وتلمس مصالحها ومطالبها وتطلعاتها، ولأن في الإعادة إفادة كما يقال فما من تيار قادر على استنهاض هذا المزاج الوطني المشترك سوى تيار الحركة الوطنية الديمقراطية بمعناه الواسع الذي يضم القوى والتنظيمات والشخصيات المؤمنة بأهداف هذا التيار.

وهذه ليست مهمة سهلة، لكن بدونها لن يخطو المجتمع إلأى الأمام، إذا ما استتمر دفعه نحو الاصطفافات المذهبية أو الطائفية التي أعادتنا وستعيدنا عقودا إلى الوراء وستصرف الأنظار عن مهام التحول الديمقراطي الحقيقي الذي ناضل شعب البحرين وضحى في سبيله.

ستبقى الحاجة قائمة دائماً للإعلاء من فكرة الوحدة الوطنية. والتأكيد على هذه الفكرة ليس ترفاً، ولا من باب القول المرسل الذي اعتدناه في العقود الماضية يوم كنا نؤكد في شعاراتنا على ما بات مؤكدا في وجدان الناس وأذهانهم حول هذه المسألة، فالوحدة الوطنية لمجتمعنا في خطر جراء المساعي المحمومة التي تقف وراءها أكثر من جهة معروفة بمذهبيتها الضيقة في مواجهة استحقاقات الإصلاح الكبرى.

وتبدو أوجه الخطر على الوحدة الوطنية في المجتمع ماثلةً بصورة خاصة في المقاربات السياسية التي ترمي لتصوير التناقض أو الصراع في المجتمع كما لو كان صراعاً بين الطوائف والمذاهب، لا بين المصالح الاجتماعية والسياسية المختلفة، التي من شأنها أن توحد المواطنون، سنة وشيعة، في المطالب والطموحات، على النحو الذي عرفناه في الخمسينيات، أيام هيئة الاتحاد الوطني ، وفي انتفاضة مارس عام1965، وفي النضالات العمالية والجماهيرية في السبعينات والثمانينات قبل أن تجتاحنا هذه الغلواء الطائفية.

وهي الغلواء المسؤولة عن إعادة فرز المجتمع على أسس واهية وهشة، خالقة الوهم لدى أفراد كل طائفة بأن الخطر الذي يتهددها آت من الطائفة الأخرى، مما يدفع الجميع إلى التخندق داخل شرنقة طائفته بدل الانصهار في البوتقة الوطنية الشاملة.

كما قيل مراراً من قبل المخلصين، وما أكثرهم في هذا الوطن، أن الرد على هذه الغلواء الطائفية يمر عبر بناء صف وطني واسع يتجاوز التصنيفات المذهبية والطائفية، والتجربة الملموسة على مدار السنوات المنقضية تؤكد ان الوحدة الوطنية لن تنشأ إلا من خلال الروافع الجديرة بانجاز هذه المهمة، ونعني بها القوى الوطنية والديمقراطية غير طائفية التكوين، وهو أمر يقتضي المزيد من الحوار حوله، فمقياس جدية أي خطاب لا ُتختبر من خلال ما يضفيه أصحابه على هذا الخطاب من صفات راديكالية، فيما هو في الجوهر لا يعدو كونه خطاباً معبراً عن رؤية طائفية أو مذهبية محدودة.

الاختبار الحقيقي لجدية أي خطاب تكمن في وطنيته، والمقصود بوطنية الخطاب مقدرته على التعبير عن المصالح المشتركة لجميع مكونات الشعب، ومقدرة أصحابه على مخاطبة هذه المكونات جميعاً، وتلمس مصالحها ومطالبها وتطلعاتها، ولأن في الإعادة إفادة كما يقال فما من تيار قادر على استنهاض هذا المزاج الوطني المشترك سوى تيار الحركة الوطنية الديمقراطية بمعناه الواسع الذي يضم القوى والتنظيمات والشخصيات المؤمنة بأهداف هذا التيار، الذي دعونا في سلسلة مقالات في هذه الزاوية بالذات لأن يشكل ما وصفناه بالكتلة الديمقراطية التي تشكل مركز استقطاب محوري في المجتمع بديلاً لمراكز الاستقطاب الأخرى.

وهذا التيار هو الأقدر على الدفع في اتجاه مسار التحول باتجاه حياة ديمقراطية حقة، دون أن تثار حوله الشكوك والأوهام، وهذه ليست مهمة سهلة، لكن بدونها لن يخطو المجتمع إلأى الأمام، إذا ما استتمر دفعه نحو الاصطفافات المذهبية أو الطائفية التي ستعيدنا عقودا إلى الوراء وستصرف الأنظار عن مهام التحول الديمقراطي الحقيقي الذي ناضل شعب البحرين وضحى في سبيله، وستغرقنا في دوامة من الجدل حول تفاصيل صغيرة تحجب ما هو رئيسي وجوهري، بل أن التهاون في التصدي لها، من داخل الجمعيات الوطنية ومن خارجها، سيجعل من المتعذر ترميم الخراب الكبير الذي أصاب ويصيب مجتمعنا.

هناك حاجة ملحة، وحتى غير مسبوقة، للإعلاء من فكرة الوحدة الوطنية في الظرف الراهن الذي نعيشه.التأكيد على هذه الفكرة ليس ترفاً، ولا من باب القول المرسل الذي اعتدناه في العقود الماضية يوم كنا نؤكد في شعاراتنا على ما بات مؤكدا في وجدان الناس وأذهانهم حول هذه المسألة.

فالوحدة الوطنية لمجتمعنا في خطر جراء المساعي المحمومة التي تقف وراءها أكثر من جهة، لتفادي استحقاقات الإصلاح الكبرى، وتبدو أوجه الخطر على الوحدة الوطنية في المجتمع ماثلة بصورة خاصة في المقاربات السياسية التي ترمي لتصوير التناقض أو الصراع في المجتمع كما لو كان صراعا بين الطوائف والمذاهب، لا بين المصالح الاجتماعية والسياسية المختلفة، التي من شأنها أن توحد المواطن الشيعي البسيط مع أخيه السني البسيط في المطالب والطموحات.

وهو الأمر الذي عرفناه في الخمسينيات ، أيام هيئة الاتحاد الوطني، وفي انتفاضة مارس المجيدة عام1965، وفي النضالات العمالية والجماهيرية في السبعينات والثمانينات قبل أن تجتاحنا هذه الغلواء الطائفية التي أعادت فرز المجتمع على أسس واهية وهشة، خالقة الوهم لدى أفراد كل طائفة بأن الخطر الذي يتهددها آت من الطائفة الأخرى، مما يدفع الجميع إلى التخندق داخل شرنقة طائفته بدل الانصهار في البوتقة الوطنية الشاملة.

قلنا مرارا أن الرد على هذه الغلواء الطائفية يمر عبر بناء تحالف وطني واسع يتجاوز التصنيفات المذهبية والطائفية، وكنا نأمل لو أن قوى المعارضة تمكنت من بناء مثل هذا التحالف في الاستحقاق الانتخابي الراهن، بأن دخلت بقائمة واحدة تضم ممثليها من مختلف الجمعيات والشخصيات الوطنية ليكون هذا التحالف على مستوى البحرين كلها ويغطي مختلف المناطق، وهي دعوة لم تجد طريقها للنور للأسف.

وهو أمر لا ينتقص من فكرة الوحدة الوطنية في اتجاه تغليب المشتركات الوطنية والاجتماعية على أوجه التعارض، باعتبار ذلك الطريق المجرب في اتجاه العمل على حماية عملية الإصلاح من مساعي إفراغها من محتواها، ويعزز مسار التحول باتجاه حياة ديمقراطية حقة قائمة على الفصل بين السلطات من خلال توسيع الصلاحيات التشريعية للمجلس المنتخب، وتأمين شروط المملكة الدستورية التي نص عليها ميثاق العمل الوطني، وهي مهام كبرى لن تنجز إذا ما استمر الدفع بالمجتمع نحو الاصطفافات المذهبية أو الطائفية التي ستعيدنا عقودا إلى الوراء وستصرف الأنظار عن مهام التحول الديمقراطي الحقيقي الذي ناضل شعب البحرين وضحى في سبيله.

الوَحدة الوطنية وآفاقها

هناك مفاهيم مختلفة للوحدة الوطنية، وتعريفات بعض متباين عن بعض، وبعضها مختلف عن بعض، وربما يصل حد الاختلاف إلى وجود بونٌ شاسع بين تعريف وتعريف، ولكنها في النهاية لها مؤشرات متقاربة إلى حد كبير.

فالوطني في رأي عادل محمد صادق، هو من عاش في الوطن، وتفاعل معه اجتماعياً واقتصادياً، وفيه اختيار للوطن عن طيب خاطر، وفيه طول المُكث الذي ينمّي العلائق التاريخية مع المحيط. والوَحدة في بعض آراء الباحثين هي أيضاً تقارب واتفاق اختياري بين المجموعات التي تعيش في الإقليم ذاته، ينطبق على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي تدرك بوعيها الظاهر أو الباطن، أن هذه المجموعات والأفراد مترابطون، ولا يمكنهم النهوض والنماء إلا بالحفاظ على تماسكهم جميعاً.

غسان الشهابي

والوحدة الوطنية عند البعض هو التعايش بين الطوائف والأعراق، وعند بعض العلماء هي الالتفاف حول الراية الوطنية، كما أن (لوك) يراها تتم في قيام سلطة عامة يقبل بها جميع أفراد الشعب وفق إراداتهم الحرّة، فتكون السيادة للشعب، ويجب أن يأتي الحكام من الشعب، لتتطابق المصالح والإرادات معاً.

وإذ يرى البعض أن الوحدة الوطنية عبارة عن بوتقة تنصهر فيها المصالح الضيقة والفئوية في النطاق الوطني الأعلى؛ فإن إنجل يعتبر الوحدة الوطنية تكاملٌ تفاعلي مستمد من علاقات التأثير والتأثر المتبادل بين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها، ثم بين الجماعات بعضها ببعض، بما يزيد ويدعم تضامنهم الداخلي.

ويذهب الباحث الكندي غلين ويكشفن إلى التحديد أكثر بقوله إن الوحدة الوطنية هي الأثر الذي يحدث نتيجة أسباب معينة في المجتمع، حيث تقود هذه الأسباب إلى ترابط الشعب مع بعضه البعض، وهذا الترابط من شأنه أن يمنع دعوات الانفصال.

وإن لإدامة هذه الوحدة الوطنية، لا بد من معرفة الأسباب التي تؤدي إلى تدميرها مثل: انعدام الأمن، وتأكيد المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، والتمييز بين المواطنين من قبل الحكومة، ووجود محسوبية في أجهزة الدولة.. ويرى الباحث الكندي أن زيادة الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية ليس حلاً لتحقيق الوحدة الوطنية، بل إن أفضل الحلول (من وجهة نظره) تأكيد الحريات الفردية للمواطنين.

وحتى لا أدخل في استعراضات مطوّلة لما قاله الباحثون والعلماء في القرون الماضية إلى الحاضر في شأن الوحدة الوطنية، منذ أن تكونت الدولة الحديثة؛ فإننا ندرك – ولا شك – بالحسّ المجرّد ما الذي يجعل أن بلد ما تثور حميّتهم تجاه أي قدح وذمّ موجه إليهم، سواء بالحق أو بالباطل.

بل ويحدثني أحد الأخوة أنه على الرغم من أن عدداً من أقربائه كان مسجوناً في أحداث التسعينات، فإنه لم يجد نفسه إلا مدافعاً على كل ما يخص البحرين، ورجالات الحكم فيها، إزاء تعريض واحد من غير البحرينيين بهم... إنها حميّة محمودة إلى حد كبير، والإبقاء عليها اليوم بات من الأمور الصعبة جداً، والمحزنة جداً في الوقت نفسه.

هذه الحميّة هي التي تجعل الكثير ممن نعرف من أبناء الوطن العربي يتبرّمون، ويجأرون بمرّ الشكوى، من أوضاع بلادهم، ومما تعانيه، ومن أناس بأعينهم، وأنظمة، وسياسات، ولكنها أبداً لا تقبل معشار هذا الكلام إن جرى على لسان الغير، وهذا ما أعتقد أننا مررنا به جميعاً ولو ادّعى بعضنا التجرّد والعقلانية والاعتدال.

الاختلافات والتباينات بين التعريفات كثيرة جداً، وهذا شأن جميع الأمور غير المحسوسة، أو غير المادية، كتعريف الحب مثلاً، أو الصداقة، أو العلاقات الأسرية، ففيها جوانب نفسية ولاشك، وفيها جوانب مادية أيضاً، ولكننا لا نعرف بالتحديد أين تقف الأولى من الثانية، وما العوامل الأكثر أهمية، وما الذي يسبق ماذا، وما هي الفطرة وما هي الماديات في هذا كله، كل ما نعرفه أننا ننتمي إلى وطن، ولا نعرف لماذا نحبه، ولماذا نفديه، ولماذا نغار عليه، ولماذا نذود عنه، مع أن هذا الوطن (أي وطن كان في الدنيا) ليس هو الأجمل، ولا الأكمل، وفيه من المعايب ما فيه.. ولكنه يستحق من المواطنين أن يكونوا له فداء.

الوضع في البحرين:

تعالوا لنتساءل: هل كان البحرينيون في وحدة وطنية ذات يوم؟

غالباً ما نتفاخر بالماضي حينما كان الناس يعيشون في وئام، وبروح الأسرة الواحدة، والتعاون بين الأطراف، والتزاور في المناسبات الدينية والاجتماعية.. ولكنني أختلف مع هذا الطرح الطوباوي. فلو كان الناس ملتئمين إلى هذا الحد، لما وقعت احتكاكات سجلها التاريخ المعاصر، وراح ضحيتها أشخاص.

ولو ألقينا باللائمة على الاستعمار وعملائه، فإن الأمور لا تنجح إلا إن كانت هناك أرضيات قابلة لانفجار الأوضاع، وانقلابها إلى الأسوأ.

وأيضاً لما حدث الحادث الذي أدى إلى التوتر الشديد والذي كاد أن يفضي إلى مواجهات طائفية، لولا نفر من الوطنيين ذوي الرؤية الثاقبة التي كانت تعمل منذ سنوات على لمّ الشمل وتوحيد الجهود ضد المستعمر، فرأوا في هذه الحادثة خير بداية حقيقية لحركتهم.

ومما يؤسف له أيضاً، أن الإسفين الذي شقّ التماسك بين قيادات الهيئة أيضاً دُق على أسس غير وطنية، وإنما دينية وطائفية.

ويمكننا تذكر الماضي القريب عندما كان اليسار يتراجع مع صعود التيارات الإسلامية كيف انقسم الناس إلى طائفتين كبيرتين مع الثورة الإيرانية وما أعقبها من حرب ضروس استمرت ثماني سنوات.

والماضي الأقرب كان في أحداث 2011، حيث زاد الانقسام حدة، وعاد أكثر الناس إلى منابعهم الإثنية والمذهبية، حتى وإن كابروا، فهذا التراجع والتمترس ما كان ليخفى على أحد، وعلى الرغم من الكثير من السلبيات التي حاقت بالحراك في ذلك الحين، إلا أنه كما يقول الشاعر:

جزى الله الشدائد كل خير عرفتُ بها صديقي من عدوّي

وإذ ليس بيننا عدو، وإنما هي وجهات نظر متباينة، فإن الوضع الحاد الذي كانت عليه البحرين، أفرز بدوره مواقف حادة جداً، وفي بعض الأحيان مرعبة... ولكنها واحدة أيضاً من تجليات الوحدة الوطنية لدينا، ومدى هشاشتها.

والغريب في الأمر أن الحنين إلى الماضي يلازمنا في كل ما تقدم، فما أن يمر بنا موقف حتى تمنينا لو أن نعود إلى ما كنا عليه قبلاً، وهكذا الوضع حتى في العام 2011، صرنا نفضل لو أننا مجتمعياً لا نزال في 13 فبراير من ذلك العام... على الرغم من أن ما حدث بعد ذلك يقول أن الأرضية التي كنا نقف عليها من الرخاوة والرقة لكي يأتي حدث مثل هذا ويشققها من تحت أرجلنا، ويجعل الكم الأكبر من الناس هنا يتخبطون في بحر لجّي قذر من التعاطي مع الأمور بشكل طائفي.. بعضنا كان قريباً من الساحل فما كان منه إلا نجا بنفسه... ومنا من بقي في اللج، لا يريد أن يصل إلى شاطئ النجاة، بل ويريد أن يجرّ الآخرين إلى حيث هو... بعضهم استمتع بهذه التجربة، أو استفاد أو لمع نجمه، فلا يريد لها أن تنتهي، وبعضهم ثاب إلى رشده... وقلة قليلة جداً لم تتسخ بهذا الذي وقع، إلا برشاتٍ من هذا الماء الآسن.

كيف الخروج؟

إننا إذا ما أردنا الخروج من هذا الذي ولجنا فيه، والذي ولج فيه الذين سبقونا من قبل؛ علينا فتح قنوات شعبية أكثر للحوار بين مكونات هذا المجتمع.

على المخلصين منا للوحدة الوطنية أن يتحمّلوا نزق الطرح الأحادي، كما أن عليهم أن يدركوا أن هناك من هو مدفوع (سواء من قبل الآخرين أم من قبل نفسه... سواء كان ذلك بأجر أو وعد بأجر... أم أنه إيمان منه بفضل الغشاوة التي تكون أحيانا على العيون) لتفخيخ أي حوار.. وتسميم أي مبادرة، وهنا يأتي دور الوعي لتفويت الفرصة على أمثال هؤلاء.. والتاريخ يحفل بالكثير من هذه القصص التي ينجح فيها مثيرو الفتن.. وهذا يعتمد على صلابة المبادرات والقائمين عليها، ومدى قدرتهم على التصدي لمثل هذه المحاولات.

آفاق الوحدة الوطنية ستجد في البحرين صعوبة أساسية لا فكاك منها...

لأنها لا تبنى على شيخ شيعي يقابله شيخ سني.. ولا على جمعية وجمعية أخرى مما استشرى وأفسد المشهد السياسي برمّته في البحرين.. إنما يقوم على النفر من المواطنين الذين في الغالب ليست لهم معارك سياسية إبّان الأزمة الأخيرة... ولا أحد يمكنه أن يحسب عليه موقفاً يميل إلى هذا الاتجاه أو ذاك... ولكن من أين يمكن لأشخاص غير فاعلين،... وغير متفاعلين في الأزمات أن يخلقوا اليوم توازناً في المجتمع ويكونوا مقبولين؟؟ كم سيحتاجون من القوة والصبر والتحمل ليخترقوا المؤسسات الدينية والمجالس الأهلية، ويتحملوا كل الكيل والاتهامات والمطالبة باعتذار الآخر، والتراجع عن مواقفه... من ذا الذي يمكنه التصدي لمثل هذا العمل العظيم الجليل من دون أن توضع في عجلاته العصي لتعطيل مسيرته؟!

هذه إشكالية أطرحها علينا جميعاً لنخرج منها.. أرجو أن نخرج منها بما يمكن أن يشكل تياراً جديداً حتى لو استدعى الأمر أن ننتحي جانباً إكراماً لعيون هذا الوطن وندع آخرين يخيطوا ما انفتق.

نلاحظ مما سبق أن هذا البحث قد أوضح اختلاف مفهوم الوحدة الوطنية في الدولة بين المنظرين والقادة السياسيين ، بسبب اختلاف أيدلوجيات وثقافات وبيئات كل هؤلاء عن بعضهم البعض ، لكن اتفقوا جميعاً على أن الوحدة الوطنية ، هي انصهار جميع أبناء الشعب في بوتقة واحدة وكيان واحد ، وعدم وجود أي صراع فيما بينهم ، بحيث يؤمن الجميع أنهم أبناء وطن واحد ، إلا أن وسيلة تحقيق ذلك قد اختلف معظم الباحثين حولها ، فبعضهم رأى أن اللغة هي مصدر الوحدة الوطنية ،وبعضهم الآخر رأى أن إيمان الشعب بالحاكم وطاعته هي أساس هذه الوحدة ، وبعضهم رأى أن الإرادة الحرة للأفراد هي التي تصنع الوحدة الوطنية ، وآخرون رؤوا أن إنهاء الصراع الطبقي في المجتمع هو السبيل إليها ، وعلى هذا فان للوحدة الوطنية هدف واحد لكن وسائلها قد اختلفت باختلاف الباحثين نتيجة اختلاف أوضاعهم عن بعضهم البعض.

ظل التطورات الخطيرة والمتسارعة التي تمر بها المنطقة، تتأكد أهمية تمتين الجبهة الداخلية ورصّ الصفوف وتقوية أسباب الوحدة الوطنية. إذ إن من الخيارات الحيوية التي نستطيع من خلالها مجابهة التحديات والاستجابة الواعية لها، هو خيار تأكيد وتعميق الوحدة الوطنية.

يتبع

يتبع

وإن الخطوة الأولى الضرورية في هذا السياق، هي أن نتخلى عن لغة الشعارات الفضفاضة التي لا مضمون لها، وأن نتجاوز كل الخطابات الإطلاقية أو الكلانية، التي ترى الوحدة بمنظور شوفيني، ينزع إلى إلغاء التنوعات وإقصاء كل حالات التعدد والاختلاف، ويعتبرهما جميعاًمن عوائق الوحدة ومضادات التوافق الداخلي. لهذا فإن مفهوم الوحدة بحاجة أن ينفتح ويتواصل مع كل التجارب الوحدوية والتوافقية، التي استطاعت أن تؤسس لذات وطنية قوية، قوامها المزيد من الاحترام الوجودي والمؤسسي لكل التعبيرات السياسية والثقافية ومكونات المجتمع.

والقواسم المشتركة المجردة بوحدها لا تصنع وحدة، وإنما هي بحاجة دائماً إلى تفعيل وتنمية، وحقائق وحدوية، ومصالح متداخلة، حتى تمارس هذه القواسم دورها ووظيفتها في إرساء دعائم الوحدة وتوطيد أركان التوافق.

فالوحدة الحقيقية والصلبة، لا يمكن أن تعيش إلا في ظل الاختلاف المشروع؛ لأنه يغني مفهوم الوحدة ويمده بأسباب الحيوية والفعالية، ويؤسس لوقائع وحقائق جديدة تحول دون تقهقر المفهوم الوحدوي على مستوى الواقع. ومن الأهمية بمكان أن ندرك، أن وحدة مصادر العقيدة والأحكام، لم يلغ الاختلافات بين المسلمين، وذلك لاختلافهم في مناهج النظر والاستنباط. وفي هذا التعدد والتنوع في مناهج النظر إثراء للمسلمين في مختلف الجوانب، ولا ضرر نوعي لهذا التنوع على المستوى النظري أو العملي. ولكن الضير كل الضير، حينما يفضي الاختلاف خلافاً وقطيعة وخروج عن كل مقتضيات الأخوة الدينية والوطنية،وسيادة هوس التعصب الأعمى. قال تعالى: وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِينَ (الأنفال الآية 46).

والإنسان الذي يعيش الوحدة هو الذي يحترم خصوصية صاحبه كما يريد من صاحبه أن يحترم خصوصيته. عندما تكون وحدوياً، فإن عليك أن تفتح المجال لتحمي حرية صاحبك بأن يقول ما يشاء، تحميه من كل عواطفك وانفعالاتك، تحميه من كل ذلك وتقاتل في سبيل حريته. لذلك فإن الوحدة الوطنية الصلبة، هي التي تبدأمن الاعتراف بالآخر وجوداً وفكراً، لا للانحباس المتبادل، وإنما لانطلاق فعل تواصلي – حواري، ينمي المشتركات، ويسعىنحو مراكمة مستوى الفهم والاعتراف.

فالمطلوب دائماً أن ننفتح على مساحات الاختلاف ونتواصل مع المختلفين، من أجل استنبات مفاهيم وقيم جديدة، تحملناعلى نسج علاقة جديدةمع مفهوم الوحدة والتوافق الداخلي.

ومن الضروري أن يتحول التطلع إلى المزيد من رصّ الصفوف وتجذير أسباب الوحدة الوطنية، إلى فعالية مجتمعية لطرد المعوقات، وإزالة الرواسب، وخلق الوقائق واجتراح السبل، وإنجاح الظروف الذاتية والموضوعية للإنجاز الوطني المستديم.

وإن المنطقة تمر هذه الأيام بظروف دقيقة وحساسة وتطورات خطيرة على مختلف المستويات، وإننا بحاجة في هذه الحقبة الراهنة الحساسة، أن نؤكد على قيمة الوحدة الوطنية. إذ إن جميع الاعتبارات تدفعنا إلى تجاوز كل ما يحول دون عملية تجذير هذه الحقيقة الوحدوية في واقعنا المجتمعي، وأن نخلق المبادرات الوطنية النوعية التي تزيد وتعمق وتطور مستوى الانفتاح والتلاحم بين القيادة والشعب.

وإننا في هذه اللحظة التاريخية،نهيب بجميع مكونات المجتمع الوطني، إلى ضرورة الانفتاح والتواصل مع بعضهم، وذلك من أجل تمتين الجبهة الداخلية وتعميق خيار التوافق وتجذير اسباب الوئام والالتحام الوطني..

فلتتحول كل الجهود والطاقات والكفاءات صوب فريضة الوحدة الوطنية، وذلك من أجل حمياتها وتطويرها.

وستبقى الوحدة الوطنية المستندة إلى قيم العدالة والتسامح، هي الأرض الصلبة التي تتكسر على مشارفها كل مؤامرات الأجنبي ومخططات أعداء الأمة التاريخيين.

ولعل من الأهمية بمكان في إطار التأكيد على فريضة الوحدة الوطنية في هذه الفترة الحساسة أن نؤكد على الأمور التالية:

1 – إن تمتين الوحدة الوطنية، تحتاج إلى جهود وطاقات كل مواطن. حيث إن كل مواطن في هذا الوطن العزيز يتحمل مسؤوليته من موقعه الوظيفي أو العملي أو الاجتماعي في تعزيز أواصر الوحدة الوطنية.

2 – إن التطورات التي تعيشها المنطقة، تلزمنا جميعاً القيام بمبادرات وطنية وتستهدف هذه المبادرات تأكيد ثوابت الوطن والمجتمع وتأكيدها في مختلف مجالات الحياة الوطنية.

3 – إن أرقى علاقة تربط مواطن بوطنه هي علاقة الإضافة إلى مكاسب ومنجزات الوطن مكاسبَ ومنجزات جديدةً. لذلك فإن التشبث بمفهوم الوحدة الوطنية يتجلىً في ضرورة إسهام كل مواطن في مضمار البناء والتقديم. وذلك من أجل تمتين الوحدة الوطنية بالمزيد من المكاسب والمنجزات على مختلف مستويات الحياة.

شوقي العلوي

المكون الشيعي .. المكون السني .. المكون الأساسي .. المكون الأصيل .. تنظيم سياسي للمؤمنين بمذهب آل البيت .. جمعيات (أحزاب) توصف بالإسلامية ..... روافض .. مجوس .. نواصب .. معسكر الحسين .. معسكر يزيد .. معارضة .. موالاة .. عملاء لإيران .. عملاء للخارج.

تلك هي بعض العناوين التي يتم تداولها على ألسنة أناس في موقع المسئولية الوطنية، على ألسنة بعض الكتاب والصحفيين، على ألسنة بعض القادة السياسيين، على لسان الاعلام الرسمي وغير الرسمي، ويرددها الكثيرون من عامة الناس.

هل هذه العناوين تمثل معاني الوحدة الوطنية؟ سؤال موجه لأصحاب الشأن ممن يطلق هذه الأوصاف وهذه الاتهامات. ولكن هل أصبحت المكونات المذهبية هي عنوان للوحدة الوطنية، وأن تتمثل الوحدة الوطنية في وحدة بين مكون سني ومكون شيعي، بحيث أصبح العمل الوطني الموحد منوط بمكونات مذهبية هي مختلفة منذ ما يزيد عن خمسة عشر قرنا.

في البحرين وفي شقيقاتها دول مجلس التعاون وفي دولنا العربية، وبالذات منها اليمن سوريا العراق، تلك الدول التي تشهد تدميرا لمقومات الوطن وتشهد حروبا طاحنة تهددها بالزوال كدول، كثيرا ما نسمع ونقرأ ويتردد دوما مفردة «الوحدة الوطنية» السلطات الحاكمة في هذه الدول تتحدث دوما عن «الوحدة الوطنية» القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني بمختلف تشكيلاتها وانتماءاتها تتحدث عن «الوحدة الوطنية»، الكتاب والصحفيون يخطون المقالات المتعددة عن «الوحدة الوطنية»، الندوات والورش تقام للحديث والمناقشة عن "الوحدة الوطنية".

في الوحدة الوطنية

نتساءل لماذا بالذات في دولنا يكثر الحديث والنقاش عن "الوحدة الوطنية"؟ ولماذا البحرين من بين هذه الدول التي يكثر فيها الحديث عن الوحدة الوطنية؟ هل هناك مفهوم موحد بين كل هؤلاء حول فهم "الوحدة الوطنية"؟ ما دام الجميع يتحدث ويدعي بأنه يتبنى الوحدة الوطنية ويدعو لها، إذا كان الأمر كذلك، فلماذا هذا الحديث عنها؟ ولماذا لا تتحقق هذه الوحدة مادام الجميع مصر عليها ويدعو لها؟ لماذا جميع هذه الأطراف تتنازع بشكل يؤدي إلى إفراغ الوحدة الوطنية من أي معنى إيجابي؟ بل يمارسون كل ما يؤدي إلى تسعير الخلافات، بل وتسعير الكراهية بين مكونات الوطن، وبما يؤدي إلى تدمير مقومات ومفهوم الوحدة الوطنية؟

يجب التأكيد على أن كثرة الحديث في هذه الدول عن الوحدة الوطنية هو دليل وجود ما يدعو للحديث عنها والدعوة إليها، هو دليل على حدة الصراعات والأزمات التي تعيشها هذه الدول، الأمر الذي يدعو أولا لمصالحات حقيقية مؤسسة على دولة الحقوق والواجبات والمساواة التي تجعل من الفرد والجماعات ومختلف التكوينات أنها تنتمي للوطن الذي يحقق قيم المواطنة الحقة، عندها يطغى الإنتماء للوطن على الانتماءات الفرعية، التي هي شان خاص للأفراد والجماعات، فمن حق الفرد أن ينتمي لعائلته ولقبيلته، لمذهبه ودينه، شريطة أن لا تدخل هذه الانتماءات في صراع مع الانتماء للوطن.

إذا جاز لنا الحديث عن البحرين، باعتقادي المتواضع أن جميع الأطراف لديها مفاهيم مختلفة حول الوحدة الوطنية، فكل طرف ينظر لها من الزاوية التي تحقق مصالحه في إطار الاختلافات السياسية والمجتمعية والمصالح الذاتية، وإن كان العنوان هو الوطن والوحدة الوطنية.

قرأت: «أكد عاهل البلاد المفدى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، أهمية الحفاظ على روح الوحدة الوطنية ودعمها باعتبارها ثابتا من الثوابت الوطنية، ومكسبا من المكتسبات الحضارية التي لا يمكن التفريط فيها، وذلك من خلال إذكاء روح الولاء والمواطنة والابتعاد عن كل ما من شأنه بث بذور الفتنة وشق الصفوف أو استغلال مناخ الانفتاح والحرية، والالتزام بالحرية المسئولة والعادات المرعية، وخصوصا في الندوات السياسية وبعض المنابر الدينية»

رأس السلطة يتحدث عن الوحدة الوطنية وضرورتها، أمر جميل ولا خلاف عليها، ولكن مع ذلك نجد من بين ثنايا عبارات الحديث ما يشير إلى وجود خلاف مع الآخر حول مفهوم وتطبيقات الوحدة الوطنية، فالسلطة لها مفاهيمها وسقوفها التي قد يختلف معها الآخر ويدعو إلى تغيير هذه المفاهيم وهذه السقوف، ذلك أمر طبيعي في العمل السياسي، فالوحدة الوطنية لا تعني التطابق التام بين مكونات المجتمع، فالوحدة الوطنية تعني التمسك بالثوابت الوطنية التي يجب عدم تجاوزها من أي طرف وبالذات من قبل السلطة أو من قبل أي مكون من مكونات المجتمع.

المعارضة السياسية، وبالذات التي شاركت في الحراك منذ فبراير 2011 وحتى الان ترفع شعار الوحدة الوطنية، فيا ترى ما هو مفهومها للوحدة الوطنية؟ وهل شاب ويشوب بعض سلوكياتها ما يتضاد مع الوحدة الوطنية؟ ولماذا فشلت في تحقيق الوحدة الوطنية التي تدعو لها في كل أدبياتها؟ أستأذن الأخوة الأعزاء في الجمعيات السياسية التي أعنيها أن أبدي بعض ملاحظاتي التي قد أصيب فيها أو في بعضها وقد أخطيء فيها كلها أو في بعضها.

إذا جاز لي حق القول، فليتحملني الإخوة الأعزاء أن أقول: الاسلام السياسي بكل أطيافه ومكوناته لا يمكن له أن يكون عنوانا للوحدة الوطنية، و لنسمي الأشياء بمسمياتها، دون التقليل من معظم المطالب المشروعة التي طالبت بها (أختلف مع بعضها من حيث المضمون ومع بعضها من حيث التوقيت)، فجمعية الوفاق الاسلامية التي لا يمكن التقليل من حجم تمثيلها لشارعها الذي ينتمي لطائفة مذهبية محددة، هي عاجزة من حيث بنيتها وتكوينها أن تمثل شارعا وطنيا بعيدا عن الاصطفاف الطائفي، وهو اصطفاف مناقض تماما للوحدة الوطنية.

كما أن دخول أطراف سياسية تنتمي لذات المذهب على خط العمل السياسي وتميل إلى اطروحات ساهمت وتساهم بشكل سلبي على العمل الوطني الجامع، ولم نر من جمعية الوفاق الاسلامية، بل وحتى جمعيات التيار الوطني الديمقراطي التي نعول عليها كثيرا أن تضع مسافة بينها وبين تلك الجماعات التي أثر سلبا على العمل الوطني وساهمت في الانشقاق المجتمعي، كل ذلك يشكل نقيضا للوحدة الوطنية. كما أن الصراعات التي يشهدها الاقليم وبالذات في سوريا والعراق واليمن والدور الايراني في المنطقة، مع صعود أطراف سياسية مذهبية إلى السلطة، كلها ذات تأثيرات سلبية على ساحة العمل الوطني في البحرين، وبما انعكس سلبا على مقومات الوحدة الوطنية.

(قلت مراراً إنّ طائفة الوطن الكبرى أو بالحريّ الوطنيّة اللاطائفيّة لا تقوم إلا بالتفكّك الطائفيّ .. لا أقول بالتفكّك الطائفيّ الكليّ، أيّ الإضمحلال الطائفيّ، فهو غير منتظر، ولكن التفكّك في الطائفة – بتفرّق أعضائها ليتّحدوا مع أعضاء متفرّقين من طوائف أخرى – لأغراض سياسيّة وطنيّة عالية .. هذا هو المطلوب آنياً .. إن ابن الطائفة البارّ لا يستطيع أن ينضمّ إلى الطائفة الكبرى إنضماماً صادقاً ثابتاً وثيقاً، سياسيّاً وثقافيّاً، قبل أن يتّجه بقلبه إلى الوحدة الوطنيّة، وقبل أن ينبذ، من ذهنه ومن إرثه، التقاليد الطائفيّة التي تحول دون ذلك الإتّجاه. – أمين الريحاني / منقول)

بعض أطراف الاسلام المذهبي يرون أن الوحدة الوطنية هو مفهوم غربي بديل لمفهوم وحدة الأمة الإسلامية، وبالتالي فإن الوحدة الوطنية غير واردة في قاموس عملهم الوطني، بل هي من أطراف الاسلام التي تعيش وتعتاش على الصراعات المذهبية وتستحضر تاريخ الصراعات بين المسلمين التي مضى عليها أكثر من خمسة عشر قرنا وتتعامل مع الآخر المختلف معها مذهبيا على هذا الأساس، ذلك يشكل نقيضا للوحدة الوطنية.

وفي سياق الحديث عن الوحدة الوطنية، فإن أطراف العمل السياسي الموصوفة بالمعارضة، أرى وكأنهم يفهمون الوحدة الوطنية هو تكتل مكونات سياسية مختلف تجاه السلطة، وأعتقد أن هذا المفهوم قاصر للوحدة الوطنية، مثلما هو قاصر في مفهوم السلطة وأطراف سياسية أخرى تنظر بعين الريبة والشكوك لأطراف العمل السياسي الموصوفة بالمعارضة.

الحديث حول الوحدة الوطنية في البحرين هو حديث شائك وطويل ومؤلم في ظل حالة التمزق المجتمعي والأزمات التي عصفت وتعصف بالوطن، كل ذلك هو من مسئولية الجميع السلطة وقوى المجتمع وفي مقدمتها القوى السياسية.

طوق النجاة للوطن وللوحدة الوطنية هو في رقاب الجميع، المصالحة الوطنية مطلوبة، التخلي تماما عن التجمعات السياسية الدينية ذات المكونات المذهبية والانخراط في عمل سياسي وطني جامع، السلطة في المقدمة يتوجب عليها التخلي عن الكثير من السياسات الخاطئة التي باعتقادي تؤدي إلى مزيد من الصراعات والتي تعطل تجاوز أزماتنا الوطنية.

تظل البحرين هي الحاضرة في عملنا وتفكيرنا ورفض التدخلات الخارجية من أي طرف كان، والتأكيد على رفض التدخل الايراني بالذات، الذي شئنا أو أبينا هو تدخل لأجندات إيرانية مرتبطة بالصراع الدائر معها في المنطقة، على الجميع أن يجنب البحرين كل المخاطر وبما يعزز الوحدة الوطنية بين مكونات الوطن بما فيها السلطة، فالوحدة الوطنية بين هذه المكونات هي أرقى أنواع الوحدة، ذلك لا يعني الاختلاف، ولكن في نطاق هذه الوحدة علينا أن نعرف كيف ندير اختلافاتنا.

الوحدة الوطنية المنشودة في الوضع الراهن

فوزية مطر

كل متابع لتطورات الوضع السياسي الذي بلغناه اليوم، يلمس أن ما حققته العملية السياسية في البحرين تراجع فراسخَ عما كان عليه قبل عقد ونيف. تبخر الكثير من المكتسبات، أما أخطر إفرازات ما جرى فهو الحالة المزرية غير المسبوقة التي بلغها المجتمع من الانقسام والفُرقة الطائفية التي نحسب أن الوطن لم يشهد لها مثيلاً، والتي دخلت كل بيت وربما كل قلب. وفي ظل تغذية يومية متواترة ليس لها مدى من جانب كتابات صحافية غير سويِّة، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، خرج مكنونٌ أسودٌ وتشوَّهت النوايا النقية الطيبة التي جُبل عليها الإنسان البحريني. جرى ذلك دون أن يُلتفت للعواقب اللاحقة أو يُنظر للأثمان الباهظة التي ستدفعها كل الأطراف غداً وبعد غد، وكل الأجيال لعقود قادمة. ومما يأخذ بنا للمزيد من التدهور استمرارية الأزمة السياسية منذ ما يربو على الخمس سنوات، إضافة لتفاقم صعوبات اقتصادية تهدد قوت الناس وعيشهم، وبالمحصلة، إن كان هناك حيزٌ قبل ما يسمى بالمربع الأول؟! فأظننا الآن هناك.

وفيما عدا الحراك السياسي الذي تنفرد به الدولة الممسكة بثقة وقوة بكل خيوط العملية السياسية، وفيما عدا محاولات أيدٍ غرقى تومئ بالتحدي وهي مدركة أنها استنفدت حتى النَفس الأخير. فيما عدا ذلك تمر البحرين حالياً بمرحلة من السكون والركود السياسي على صعيد مختلف أطراف العمل السياسي الأهلي. وسواء أكان ذلك السكون نتاجاً طبيعياً لما اعتمده النظام من إجراءات صارمة في ظل ترجيح الحل الأمني للأزمة، أو كان لضعف ووهن حلٍ بالقوى السياسية، أو لخلل في بوصلتها، أو لعدم قدرة على التقاط النفس وتفعيل الخطط والبرامج، يظل السكون إن لم نقل الشلل يعم الجميع.

اليوم هناك ثلاث مسائل ملحة تقع في مرمى اليد من الممكنات الباقية، وهي بحاجة ماسة لفتح ملفاتها والبدء مباشرة بعمل جاد يتبعه حراك سياسي أهلي مشترك هي: 1- ردم ما يمكن ردمه من هوَّة طائفية ابتلي بها المجتمع. 2- تفعيل ما يمكن تفعيله من آليات الرقابة والتشريع بالمجلس المنتخب. 3- مواجهة ما يمكن مواجهته من تفاقم الأزمة الاقتصادية. وتلك مسائل تضع أمام أطراف العمل السياسي الأهلي أحد خيارين:

الاستكانة للسكون والشلل والاقتصار على إصدار بيانات ردود الفعل الفردية أو المشتركة التي تمليها متغيرات الوضع المحلي أو الوضع الإقليمي، وتنظيم المنتديات والفعاليات التثقيفية ذات الحضور النخبوي. ومما يعزز حالة السكون والشلل أن غالب البيانات والفعاليات المذكورة يكاد يخرج باستنتاج واحد ومطالبة واحدة مفادهما أن الكرة في ملعب السلطة، في يدها الحل والربط وهي وحدها المنوطة بإخراج المجتمع من أزماته وانقسامه الطائفي وعليها هي أن تبادر. وذلك يعني فيما يعنيه: نحن عاجزون، ليس بيدنا سوى المطالبة والانتظار. أحسب أن الاقتصار على توجيه أصابع الاتهام للسلطة مصحوباً بالاستكانة والانتظار أمرٌ غير مجد، بل معزز لوضع الجمود والسكون وبقاء الحال بل وانحداره لما هو أسوأ في عقود قادمة تنبئ ليس بمزيد من الشلل فحسب، بل وبغرس ذلك الشلل في النفوس وتمكينه بإجراءات وآليات التقنين.

أما الخيار الآخر الذي يطرح نفسه أمام الأطراف المذكورة فهو الطريق الصعب المحفوف بالمعوقات والمحبطات، وفي الوقت ذاته بالممكنات، ونلخصه في البدء المباشر بوضع الملفات الثلاثة على الطاولة ومباشرة العمل عليها. وفي هذا الحيز المحدود سنقتصر على مناقشة متطلبات الملف الأول ونترك الملفين الآخرين لحيز قادم. الحراك المرتجى نحو ردم الهوَّة الطائفية لن يأخذ مساراً فعلياً إلا بالسعي للتقارب بين جميع الأطراف الأهلية وتوجهها نحو المستوى الملائم من الوحدة الوطنية. لن نتحدث هنا عن أرقى نماذج الوحدة الوطنية التي تجمع كافة أطراف وطن ما أو مجتمع ما بما يلم شمل الجهات الرسمية الحاكمة وشتى الجهات الأهلية المنتظمة في أطر معينة. الوحدة الوطنية في هذا النموذج قائمة على اتفاق تحكمة القوانين والمؤسسات المتوافق عليها بين كافة الأطراف، يتساوى فيه المواطنون في الحقوق والواجبات التي يحميها النظام المستمد من القوانين. هذا النوع من الوحدة الوطنية يتوفر في مجتمعات الديمقراطيات العريقة أياً كان نظامها ملكياً، جمهورياً أم خلافهما.

دعونا نحلم اليوم ونسعى ونعمل من أجل نموذج آخر ذي مستوى أدنى من الوحدة الوطنية، وهو النموذج الذي يمكن أن يجمع المكونات الأهلية في مجتمع يفتقر للسمات المتكاملة للمجتمع الديمقراطي المتوافق بين كافة أطرافه على حكم القانون والمؤسسات. الوحدة الوطنية هنا تتشكل بين شتى الجهات الأهلية لمخاطبة صاحب القرار في المجتمع ورفع المطالب بالإصلاح أو بالمزيد من الممارسة الديمقراطية وتعزيزها وحمايتها بالقوانين. هنا قد يتأرجح حراك الجهات الأهلية المذكورة ما بين المطالبة والضغط وفقاً لمستوى ما يتحقق على الأرض من وحدة وطنية ودرجة قوتها، ومن جانب آخر لماهية استجابة صاحب القرار. هذه وحدة وطنية جزئية تتطلع لبلوغ الوحدة الوطنية الشاملة اللاَمة لكافة مكونات المجتمع والتي تتمتع بها الديمقراطيات العريقة.

في واقعنا السياسي الراهن تقع المسئولية في بلوغ ذلك المستوى من الوحدة الوطنية بالدرجة الأولى على كافة القوى السياسية الأهلية القائمة. أما إن راوحت تلك القوى في عجزها عن التحرك، فقد يُجدي – بظننا– ما ذهب إليه الأستاذ غسان الشهابي حول الحاجة لمحاولة مجتمعية من خارج إطار الجمعيات السياسية القائمة، تعلق الجرس، تباشر العمل وتدعو للمشاركة.

وحدتنا الوطنية خيار الحاضر والمستقبل

خلال الأسابيع القليلة الماضية، نظم المنبر التقدمي سلسلة من الفعاليات المتتالية ضمن ملتقى التقدمي الأسبوعي، تمحورت جلها حول اهمية وبواعث وانعكاسات ومرامي الوحدة الوطنية، يأتي ذلك ضمن برنامج مدروس ومعد بعناية من قبل قيادة التقدمي للتعاطي مع هذه القضية واعادة الاعتبار لها باعتبارها حجر الزاوية في أي عمل وطني اتجهت او تتجه القوى الوطنية والسياسية نحوه، مستفيدين من تجربتنا الطويلة كتنظيم طالما اهتم وبجدية بأهمية هذا المنحى الوطني الهام على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد، نظرا لما لها من تجليات وانعكاسات على طبيعة المطالب السياسية والمعيشية وسبل تحقيقها.

عبد النبي سلمان

ولأنها قضية تحتل مكانا مهما ليس بالنسبة فقط لطبيعة وقوة المطالب والشعارات المرفوعة والمحقة التي خبرها شعبنا جيدا منذ مطلع العشرينات على الأقل وصولا لما نعايشه من واقع سياسي واجتماعي يبعث على القلق، بل هي قضية في حقيقة الأمر تفرض علينا الانتباه جيدا لجملة مؤشرات ومفاهيم، ربما نهملها احيانا دون قصد في زحمة العمل السياسي اليومي، حين تتداخل القضايا والملفات ومعها ارتدادات ما يحدث في الاقليم المضطرب من حولنا، خاصة وأن التعاطي مع الشأن العام في بلد صغير كالبحرين تتضاءل فيه حرية التعبير وتغيب فيه مساءل جوهرية تتصل بحياة الناس الأساسية وحقوقهم وكرامتهم ومستقبل ابناءهم، هذا الوضع بكل تأكيد لا يوفر مساحة او فرصا حقيقية امام المشتغلين بالسياسة والطامحين بحق في الاسهام والمشاركة بمسؤلية بجهودهم الوطنية في صنع القرار وبناء مستقبل افضل لأبناء شعبهم ضمن سيرورة التطور المنشودة، وهم الذين تفاءلوا يوما بالخروج من عنق الزجاجة بعد أن كابدوا مرارة وشظف العيش وقسوة الظروف وسطوة قانون تدابيرأمن الدولة سيء الصيت منذ مطلع السبعينات بعد ان عطلت الحياة النيابية، لتستمر حالة المكابدة هذه لأكثر من ربع قرن ضاعت فيها مقدرات شعب وممتلكات وأموال وحقوق وتوقف الزمن وتراجعت الثقافة والأدب والفن وحتى الأخلاق والقيم، مما سمح ببروز قوى واتجاهات متطرفة او انتهازية متهافتة ومتسلقة مستفيدة من حالة المخاض والخوف التي ارهقت بلادنا طيلة تلك السنوات العجاف ولا زالت، وهي قوى تتعاطى مع الوطن باعتباره نهبا، واذ هي كذلك فانها باتت تصيغ تحالفاتها على هذا الأساس ويستفاد منها في نشر كل هذا التشوه وتعطيل عجلة الزمن، حتى اضحت قوى تبتز الحاضر وتغتال المستقبل بعد ان دمرت الماضي الجميل الذي كنا نفاخر به ردحا من الزمن وقد بناه الآباء الأوائل بعرق وتعب السنين وتضحيات الأجيال، لذلك تجدها في سباق محموم مع الزمن للانتهاء من مهمتها المسخ تلك، لأنها تعرف يقينا انها لا تملك مشروعا قابلا للبقاء والبناء والاستدامة.

نحن في البحرين هذا البلد الصغير شعبا ومساحة، والذي لا شك انه يحتل موقعا مهما ضمن المعادلة الاقليمية على الأقل، انطلاقا من موقعه الجغرافي المتميز في منطقة هي محور للصراع والمصالح والتجاذبات الاقليمية والدولية، وبالتالي نحن في بؤرة المخاطر المتربصة بالمنطقة بأسرها، يجب ان نعطى الحق كاملا في ان نقول كلمتنا في الحفاظ على مستقبل ومقدرات بلادنا ضمن قرار وطني تاريخي جريء يجب ان يتحلى بمسؤليتة الوطنية والتاريخية، ويتسع صدره ليحتضن الجميع دون اقصاء او تهميش من احد، ولا يراهن على رهانات خاسرة لم تزد واقعنا الا تشوها واثبتت التجربة انها رهانات مدمرة فعلا، فهذا الوطن لن يرتقي الا بارادة ابناءه وجميع قواه الحية دون استثناء، وهو امر يجب ان لا يسمح بعد الآن ان تعترضه لوبيات المصالح والنفوذ، وعلينان ان نعي ان استمرار حالة المراوحة انتظارا لحلول نحن فعلا نجهل طبيعتها وانعكاساتها على الجميع، وقد تأتي وقد لا تأتي وقد تتأخر كثيرا انتظارا لاطفاء جملة الحرائق المشتعلة من حولنا، بل ما هو مغزى ومسوغ الانتظار؟ طالما كنا نجاهر بأننا نمتلك الارادة السياسية والشعبية القادرة على خلق المستحيل كما فعل شعبنا ابان فترة ميثاق العمل الوطني.

وحدتنا الوطنية هي خيارنا للحاضر والمستقبل وهي قضية لن نمل من تكرارها وقد لا يعجب ذلك من يعتاشون بضجر واسفاف على آلام الوطن والناس، لكنها املنا الباقي الذي علينا ان نتمسك به ونجتهد لتحقيقه دون كلل او يأس فمسؤليتنا عظيمة تجاه الحاضر والمستقبل والتاريخ لن يرحم احدا فلنعتبر من التاريخ.

أزمة البحرين سياسية.. الحل سياسي

بصراحة

فاضل الحليبي

قراءة في المشهد السياسي في بلادنا، حيث الوضع السياسي الحالي أصبح أكثر تعقيداً بسبب الحالة الأمنية السائدة والتي تؤدي إلى حال ة(مايعرف بالرقيب الداخلي) حيث الجمود والتوجس والحذر في أوساط الناشطين في العمل الحزبي والسياسي المنظم (الجمعيات السياسية) والغير منظم (الشخصيات الوطنية والسياسية المستقلة)، وأيضاً العاملين في مجال حقوق الإنسان، أضف لذلك منظمات المجتمع المدني بمختلف تنوعاتها واهتماماتها، لم تعد تقوم بتلك الأنشطة والفعاليات التي كانت في بدآيات الانفراج السياسي في فبراير من عام 2001 ، حيث كان هناك زخماً وحراكاً سياسياًومدنياً كبيراً ، لم تشهده البحرين من قبل ، وبالأخص بالنسبه للقوى السياسية التي كانت تنشط في ظروف بيئة العمل السري لتجد نفسها في وضع آخر غير معتادة عليه ولا تمتلك الخبرة والتجربة في هذا المسار الجديد، كان بمثابة تعبير عن المكامن الداخلية المكبوتة على مدار ربع قرن وهي المتعشطة لأجواء الحرية والتعبير والديمقراطية لكي ينطلق المارد الخارج من عتمة الظلام إلى فضاء من الحرية والديمقراطية المنشودة ولكي ينشط في المجالات المختلفة ، بعد أن كانت تعيش البلاد الحقبة السوداء لقانون أمن الدولة ، جاءت مرحلة ميثاق العمل الوطني لتخرجنا من حالة أمنية خانقة تم فيها تكميم أفواه المعارضين والقوى المدنية والشعبية الناشطة في فترة قانون أمن الدولة، إلى حقبة مغايرة تتسم بروح التسامح والتعاطي الإيجابي تجاه الآخر (لمعارضة) والانفتاح السياسي والديمقراطية الناشئة حيث العمل السياسي العلني وتشكيل الجمعيات السياسية والعديد من منظمات وجمعيات المجتمع المدني وحقوق الإنسان وفي مرحلة لاحقة تشكيل النقابات العمالية والعطلة الرسمية لعيد العمال العالمي الأول من أيار(مايو)، بدأت الإشكالية الدستورية بعد صدور دستور 2002 حيث تباينت الآراء والمواقف حوله ، أهمها حول صلاحيات مجلس النواب والذي يشاركه في التشريع والرقابة(مجلس الشورى)، بالرغم من مشاركة بعض من أطراف المعارضة في السنوات اللاحقة في انتخابات 2006 و2010، بعد أن قاطعت انتخابات عام 2002، لم يتغير شيئاً من صلاحيات مجلس النواب.

الأسوأ من هذا صدرت العديد من القوانين والمراسيم التي تعيق التحول الديمقراطي في البلاد في ظل وجود أحد تيارات المعارضة في مجلس النواب، لم يقدر لمشروع الإصلاح وتحديداً ميثاق العمل الوطني والتي بمثابة وثيقة سياسية تم التصويت عليها بإجماع شعبي بأن تنفذ بالشكل الذي يؤدي إلى تطوير تجربة الانفتاح والإصلاح السياسي باتجاه تحولات ديمقراطية حقيقية تعطي صلاحيات أوسع لمجلس النواب وتتسع هوامش الديمقراطية والحريات العامة وتحترم حقوق الإنسان وتتوقف سياسات التمييز والتجنيس في البلاد، بدلاً من أن يحدث هذا ، جاءت أحداث فبراير/ مارس 2011 والتي لازالت تداعياتها مستمرة في كل مناحي الحياة في بلادنا، وأكثرها وجعاً وألماً الانقسام المجتمعي الواضح، ولن يتعافى لسنين قادمة، تلك الأحداث كانت بالنسبة للبعض حبل النجاة والحياة انبعثت من جديد لهم بعد أن وقفوا ضد الإصلاح والتغيير في بداية 2001 ، إضافة للقوى(أصحاب المصالح والطائفيين) والتحقت بهم شرائح جديدة بعد أحداث 2011 ، لتشكل تحالف جديد رافضاً التحول الديمقراطي ومؤيداً للإجراءات التعسفية التي قامت بها أجهزة عديدة في الدولة ضد فئات واسعة من المواطنين، ولازالت تلك القوى المأزومة ترقص طرباً وفرحاً على جراح شركاء لهم في الوطن، ولا تريد أي حوار أو مصالحة وطنية تخرج البلاد من أزمتها السياسية المستمرة منذ خمس سنوات ونيف ، خشيةً وخوفاً من فقدان المكاسب والمزايا التي حصلت عليها بسبب تلك الأحداث الموجعة.

كما يتطلب من القوى السياسية وتحديداً المعارضة التي لم تجرِ تقييم أو مراجعة طوال السنوات الخمس والنيف الماضية كلاً على حدَ أو بشكل مشترك، بأن تتوقف قليلاً لكي تناقش وبهدوءأين أصابت وأين أخفقت ، لكي تستطيع الانطلاق من جديد وبشكل أفضل من الماضي، ربما يقول قائل، لقد فات الأوان لم يعد مقبولاً (التقييم أو المراجعة) لا من السلطة ولا من اتباع المعارضة، ونشأت أوضاع جديدة واستثنائية في الأشهر الثلاثة الماضية ويجب التفكير في كيفية التعاطي معها ، نعتقد لازال بالإمكان معالجة السلبيات والأخطاء من قوى المعارضة و بروح نقدية واثقة من اجتياز هذا الوضع القائم للولوج نحو المستقبل.

نتساءل: هل الأوضاع ستبقى لفترة غير معروف مداها الزمني بدون حل سياسي يخرج البلاد من أزمتها نحو آفاق مستقبلية أكثر إشراقاً وانفتاحاً على الآخر، وأن الوضع الحالي مستقرٌ ومريحٌ للدولة وأن خيارها الأمني هو الأهم من الخيار السياسي في هذه المرحلة الدقيقة والصعبة في البلاد، نعتقد بإمكان الدولة الخروج من هذة الأزمة بإعادة الروح من جديد لميثاق العمل الوطني وتفعيل مواده من جديد لكي يمضي الإصلاح السياسي والتغيير بدفعة قوية نحو بناء الدولة الديمقراطية على شاكلة الممالك الدستورية العريقة وفق ما جاء في ديباجة ميثاق العمل الوطني.

لماذا أُغتيلَ «ناهض حتر» المسيحي اليساري الذي دافع عن النبي محمد؟!

أحمد السعيد

في يوم الأحد الموافق 25 سبتمبر 2016 أُغتيل الكاتب الأردني ناهض حتر أمام قصر العدل بالعاصمة الأردنية عَمّان بسبب كاريكاتور اعتُبرَ بأنه يسيء للذات الإلهية، وبلغة الرصاص البارد ذاتها التي أُغتيل بها الشهيد المفكر اللبناني حسين مروّة في شقَته، والشهيد مهدي عامل في الشارع الوطني في بيروت؛ لتؤكد لنا هذه اللغة بأن ذاتها الإلهية ضيقة ومتضخمة وضد الإنسان، ولا تعني ذاتهم تلك شيئًا للغة الذات الإلهية الرحيمة المنزهة عن كل فعل دموي قابض بالحديد والنار على لغة العقل وحريته، وذاتهم تلك الشبيهة بالذات الأميرية السلطوية، لها العرش الذي لا يمس، وإن حق واقتربت منه توأد حياً، تُكبل، أو تُشنق.

لم يكن من المخطط كتابة هذه المقالة ونشرها؛ إلا أن ردود الفعل السلبية في كثير من وسائل التواصل الاجتماعي، والأخرى التي نصادفها يومياً من الآراء المؤيدة لإعدام ناهض دفعتني للكتابة، كما أنها تبين بأن المؤيدين لمثل هذا الفعل كما قال ناهض حتر في رده على من لم يفهم رسمه الكاريكاتوري نوعان: (أناس طيبون لم يفهموا المقصود بأنه سخرية من الإرهابيين وتنزيه للذات الإلهية، وآخرون إخونج داعشيون يحملون الخيال المريض نفسه لعلاقة الإنسان بالذات الإلهية)... فالذات الإلهية لم تُمس ولا تُمس، إنما هو مسَّ ذاتهم التكفيرية الشهوانية، التي تنتهي قدسيتها بالظفر بالجنة وخمرها وحورياتها ولذائذها الحسية، ولهذا لم يردوا على ناهض بذات لغة الفكر والعقل إنما بالرصاص الذي تبيحه ذاتهم تلك، وهذا هو الفرق بين ذاتهم الإلهية والذات الإلهية المنزهة التي تحترم كرامة الإنسان، ولهذا قال ناهض في مقابلة له على قناة «OTV»: (اليوم لا يوجد إسلام واحد، هناك إسلام دمشقي، وصوفي، وسلفي غير جهادي، و إسلام وهابي تأسس مع الدولة السعودية) فبالنسبة لنهاض لا يمكن أن نساوي بين الإسلام الصوفي الذي يقول فيه ابن عربي: بأن الحق في هدم النشأة لا يحق إلا لله، ويحرم قتل الإنسان لأخيه الإنسان، وبين الإسلام السلفي التكفيري الجهادي الذي ينصب نفسه على عرش الله ويسفك الدماء.

كان ناهض يساريَ الفكر، مسيحيَ الولادة، قومياً- علمانياً في السياسة، هكذا وصف نفسه على مقالة نشرت له في العام 2012 على موقع "ساتل" بعنوان "انتصاراً لرمزنا القومي". لم يمنعه كل ذلك من أن يكون أول المدافعين عن النبي محمد ضد كيل الإساءات وأن يقرأ شخصيته في سياقها التاريخي، قائلا: (ولدت في عائلة مسيحية، وأنا ماركسي في الفكر، وقومي علماني في السياسة، وبسبب كل ذلك -ليس برغمة- تجرحني الإساءة للرسول) وأضاف أيضاً..: (ليس قساً أمريكياً صهيونياً أو مجرد جمع متطرف من يرتكب ذلك العدوان على رمز أمتنا، بل هو تيار عريض من الغرب عامةً، وفي الولايات المتحدة خاصة، يعبر عن انحطاط الإمبريالية الأمريكية الروحي والثقافي والفكري).

وأضيف أنا إلى جانب ذلك تيار عريض من المثقفين الغرباويين العرب الذين سَخَّروا جلّ كتاباتهم من أجل ترسيخ فكرة الكراهية والحقد وإبعاد الناس عن جذورهم الثقافية المتعلقة بالتاريخ العربي الإسلامي والإشادة بكل ما هو غربي ففي كل تراث وثقافة هناك الغث والسمين، ويخلطون بين الثقافة الحديثة التي هي نتاج الإنسانية جمعاء وبين الثقافة الغربية الإمبريالية الوحشية منذ المدرج الروماني وحتى حروب الإبادة ضد السكان الأصليين للقارة الامريكية.

لماذا أغتيل ناهض حتر؟... يقال: (أينما وجدت مثقفاً مضطهداً فابحث عن سبب اضطهاده في السياسة لا في الفكر الخالص). فمن حرض على قتل ناهض يعرف توجهه السياسي جيداً، ففي بقعة يتعذر فيها أن نجد صوتاً، كان الوحيد ربما الذي قدم اعتذاراً للشعب البحريني في العام 2011 لأنه أردني أولاً وعربي ثانياً، ووجه نقداً لاذعاً للحركة الوطنية الأردنية التي لم تفعل شيئاً ذا بال حسب قوله، وكان معارضاً صلباً ضد تطبيع العلاقات العرب- إسرائيلية في الكثير من كتاباته منذ تواطؤ السادات 1977م وحتى الحرب على سوريا اليوم... هذا هو السبب في اغتيال ناهض وهو السبب نفسه لاغتيال مهدي عامل والسبب نفسه في بقاء الكثير من أعوان الظلمة ممن يسيؤون فِعلاً للذات الإلهية من داخل الإسلام وخارجه لا يمسهم الرصاص، ولا قوانين الإعدام. سلامٌ لروح ناهض الإنسان الإنسان، وتقبله الله شهيداً.

أزمة وصراع طبقي: من منظور عالمي ٢٠١٦ - (١ – ٣)

المقال التالي هو الجزء الأول من مُسوّدة الوثيقة التي سوف يتم مناقشتها في المؤتمر العالمي للمسار الماركسي الدولي في هذا الصيف. إن الهدف الرئيس لهذه الوثيقة هو تحديد المسارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم اليوم ووضع تصوّر للصراع الطبقي في الفترة القادمة.

بدأ العام ٢٠١٦ بهبوط حاد في سوق الأوراق المالية في الصين والذي كان له تأثير في جميع أنحاء العالم، نتج عنه حالة من الذُعر بين المُستثمرين. ويُعبر هذا الارتباك عن مخاوف البرجوازية بأن العالم يتجه نحو ركود اقتصادي جديد. إن تاريخ الرأسمالية هو تاريخ انتعاش وركود. إن هذه الدوّرة سوف تستمر إلى أن تنتهي الرأسمالية، تماماً مثل ما يتنفس المرء شهيقاً وزفير إلى أن يموت. إلا أنهُ بالإضافة إلى هذه الحوادث، يمكن للمرء أن يرى فترات أطول، ومنعطفات من النمو والانحطاط. لكلُ فترة ملامح مُختلِفة تتسم بالتأثير المصيري على الصراع الطبقي.

ترجمة:
غريب عوض

المصدر:
مجلة In Defence of Marxism
مارس 2016

إن البعض من مثل نيكولاي كوندراتييف Kondratiev Nikolai الإقتصادي الروسي المعروف ومُقلديه المُحدَثين، قد حاولوا تفسير هذا بطريقة ميكانيكية. أصبحت أفكار كوندراتييف رائجة هذه الأيام، لأنها تفترض مُقدماً بأن كل فترة هبوط ستتبعها حتماً فترة صعود طويلة. إن هذا التفكير يُقدم قليل من الطمأنينة المطلوبة عند اقتصاديي البرجوازية الذين يعصرون أذهانهم في مُحاولة لفهم طبيعة الأزمة وإيجاد مَخْرَج لها.

إن الوضع العالمي الحالي يتميز بأزمة على كل المستويات: الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي والدبلوماسي والعسكري. إن السبب الرئيس للأزمة هو عدم مقدرة الرأسمالية تنمية قوى الانتاج على نطاق عالمي. تعتقد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنهُ سوف لن يكون هناك نمواً مُهماً لمدة خمسون عاماً على الأقل. سوف تستمر فترات الانتعاش والركود، ولكن المسار العام سوف يكون إلى الانحدار. وهذا معناه أن الشعوب تواجه عقودٌ من الركود أو الهبوط في المستوى المعيشي وأن الوضع سوف يكون أسوأ في الدول المُسماه بالدول النامية. وهذه وصفة جاهزة للصراع الطبقي في كل مكان.

ركود جديد يلوح في الأفق

يميل استراتيجيو الرأسمالية الأكثر جدية إلى التوصل إلى نفس النتائج التي توصل لها الماركسيون، بالرغم من تأخير مُعيّن، ومن وجهة نظرهم الطبقية. ويظهر تفاؤل اقتصاديي البرجوازية في توقعاتهم لفترة من «الركود الاقتصادي العالمي». يُشير صندوق النقد الدولي إلى أن الأزمة المالية العالمية كانت أسوء من الحلقات السابقة للهيجان ويُحذّر بأن يجب على مُعظم الاقتصاديات الكُبرى أن تستعد لفترة طويلة من معدلات النمو المنخفضة. إن تقارير صندوق النقد الدولي يكتنفُها التشاؤم. لقد خفضت توقعاتها بشكل مُتكرر. بالنسبة إلى توقعات عام 2012، قام صندوق النقد الدولي بمراجعة تقديراته لمستوى الناتج المحلي الإجمالي GDP للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2020 انخفاضاً بنسبة 6٪؛ وأوروبا بنسبة 3٪؛ والصين بنسبة 14٪؛ والأسواق الناهضة بنسبة 10٪، ونسبة 6٪ للعالَم بمجموعه. إن النمو في الدول الصناعية لم يتجاوز 2٪ على مدى الأربعُ سنوات المُنصَرمة.

يُقدر صندوق النقد الدولي معدل النمو طويل الأمد في الدول الغنية بنسبة 1.6٪ سنوياً فقط من عام 2015 إلى 2020، مُقارنة بـ 2.2٪ من عام 2001 إلى 2007. وبالطبع إن هذا يفترض بأن سوف لن يكون هناك ركود، ولكن ذلك بالضبط الذي لا يمكن افتراضه. كُلُ شيء يُشير إلى ركود عميق جديد على نطاق العالَم.

بكلمات كرستين لاغارد Christine Lagarde المدير العام لصندوق النقد الدولي، "وكذلك أصبحت توقعات النمو على المدى المتوسط أكثر ضُعفاً. إن 'الوضع الهزيل الجديد' الذي حذّرتُ منه مُنذُ عام واحد بالضبط – مغبة النمو المنخفض لفترة طويلة – أصبح وشيكاً ... فالديون الكبيرة، وانخفاض في الاستثمار، والبنوك الضعيفة لاتزال تُثقلُ كاهل بعض الاقتصادات القوية، خاصةً في أوروبا؛ وتستمر الكثير من الاقتصادات الناهضة في مواجهة التعديلات بعد أزمتها المالية الفائتة وانتعاش استثماراتها"

وحذّرتْ لاغارد Lagarde بأن تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين سيكون لهُ تأثيرات مُتداعية على الدول التي تعتمد بشدة على طلب الصين للمواد الخام التي لديها. وقالت، كانت هناك إمكانية لفترة مُطوّلة لأسعار سلع مُنخفضة، خاصةً في الكميات الكبيرة من تصدير السلع. واشتكت من انخفاض الانتاج الذي يحدُ من النمو. ولكن هذا هو التوضيح الذي لا يوضحُ شيئاً.

وتُحذر لاغارد Lagarde، "إن المخاطرُ تتفاقم". "نحنُ في حاجة لوصفة جديدة." ولسوء الحظ هي لا تُرشدونا إلى هذه الوصفة الجديدة. ولكن صندوق النقد الدولي ترك كتاب الطبخ لدية مفتوحاً على الصفحة التي كُتبَت فيها وصفة قديمة جداً، وهي: استدعاء الشخصيات السياسية في "دول الأسواق الناهضة" لتنفيذ الاصلاحات الهيكلية،" وهي أن تفتح أسواقها لنهب الرأسماليين الأجانب ولعقار الدولة الخاص، وأن تجعل أسواق العمل أكثر "مرونة" بمعنى، أن تتخذ الإجراءات التي سوف تُفضي إلى مزيد من الهجمات على الوظائف والأجور وظروف العمل.

في قلب الأزمة الحقيقة التي تُشير إلى أن الاستثمار المُنتِج – الأساس لأي انتعاش – هو في حالة انهيار. إن الإنفاق على الاستثمار من المُتوقع أن يبقى أدني من مستويات ما قبل الأزمة حتى وإن استمر الانتعاش الاقتصادي البطيء الراهن. وهذا يعني أن النظام الرأسمالي قد بلغ حدوده على المقياس العالمي بل هو في الحقيقة ذهب إلى ما وراءه. إن هذه الحقيقة تجد التعبير عنها في جبال الديون المُتراكمة التي وَرَثها النظام من الفترة الماضية. لقد كانت الشركات المُتعددة الجنسيات على مدى سنين عديدة تستثمر بكثافة في "الاقتصادات الناهضة"، ولكن هذا قد تباطأ الآن إذا أخذنا بعين الاعتبار الإسراف في الانتاج ("الطاقة الـزائـدة) الـذي يؤثر في اقتصاداتها.

لـقـد فقد الرأسماليون ثقتهم في النظام. وهم يجلسون على كوّم من مليارات الدولارات. ما الفائدة من الاستثمار من أجل زيادة الانتاج وهم لا يستطيعون استخدام الطاقة الانتاجية التي بين أيديهم؟ وانخفاض الاستثمار معناه أيضاً كساد في إنتاجية العمل. إن الانتاجية تنمو في الولايات المتحدة بنسبة بائسة تبلغ (0.6٪ في السنة. إن الرأسماليون لا يستثمرون إلا من أجل الربح، ولكن ذلك يفترض مُسبقاً بأن هناك أسواق يُباع فيها إنتاجهم. إن السبب الأساسي لعدم قدرتهم على الاستثمار بنجاح من أجل تنمية الانتاجية هو أن هناك أزمة إسراف في الإنتاج على نطاق العالم كُله.

وبدلاً من أن يستثمروا في مصانع وآلات وتكنولوجيا جديدة، تراهم يحاولون زيادة الانتاج عن طريق تخفيض الأجور الحقيقية في سباق إلى القاع في كل مكان. ولكن هذا لا يفيد إلا في تفاقم التناقض بواسطة تخفيض الطلب، والذي بدورهِ يُفضي إلى مزيد من التدهور في الاستثمار.

إن النمو في إنتاج مُحتمل في الـدول الرأسمالية المتطورة يُقدّر بـ 6.1٪ في السنة بين عامي 2015 و2020، وفقاً توقعات صندوق النقد الدولي IMF. إن هذا أعلى بقليل من معدل التوسع في السنوات السبع الماضية، ولكنهُ أقل بكثير من مُعدلات النمو قبل الانهيار، حينما توسع الناتج المُحتمل إلى نسبة 2.5٪ في السنة. وحتى ذلك الرقم كان بائساً حين مقارنته بالإمكانية الضخمة للصناعة والعلم والتكنولوجيا الحديثة. غير إن، الآن الإقتصاد جاثماً على رُكبتيه يحبو، ومع هذهِ الحال فإن ذلك التقدير غير مؤكد.

إن انخفاض الأسعار ومعدلات الاستثمار المنخفضة، التي عادةً تكون أخبار سارّة، أصبحت الآن خطرٌ مُهلك. إنها مرآة عاكسة للركود الاقتصادي ولإنخفاض الطلب. إن مُعدلات الاستثمار مستمرة بالانخفاض على مدى العقد الماضي. لقد بلغت أدنى مستوياتها، حتى أنها أصبحت سلبية. ووفقاً أندي هالدين Andy Haldane الخبير الاقتصادي لمصرف إنجلترا، هذهِ أدنى المُعدلات منذ خمسة أعوام.

الانخفاض في النمو والانخفاض في التضخم وغياب معدلات الاستثمار أضاف إلى ما أسماه خُبراء البرجوازية الاقتصاديين بالركود العالمي. إن المُحرك الاقتصادي للإقتصادات الصناعية يكاد يتوقف عن العمل. ولا يمكن المحافظة على هذا الوضع لفترة أطول. ووفقاً لخُبراء الرأسمالية الاستراتيجيين، إن المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي أكثر شدة من أي وقت مضى مُنذُ إفلاس شركة الأخوة ليمان Lehman Brothers في عام 2008.

تَمَثّلَ خير تعبير عن مخاوف البرجوازية في كلمة ألقاها أندي هالدين Andy Haldane في سبتمبر/أيلول 2015. لقد حَذّرَ: "تُشكل الحوادث الأخيرة الجزء الأخير من ما يمكن أن يُطلق عليه أسم ثُلاثية أزمة الثلاث – أجزاء. كان الجزء الأول من تلك الثُلاثية هو أزمة 'الأنجلو ساكسون' لعام 2008–2009. وكان الجزء الثاني هو أزمة 'المنطقة الأوروبية' لعام 2011–2012. وربما نحن ندخل المراحل المُبكِرة للجزء الثالث من الثُلاثية، وهي أزمة 'السوق الناهضة' لعام 2015 وصاعداً."

إن المشكلة للبرجوازية هي أنها استنفدت الآليات التي تحتاجها للخروج من الركود أو للتخفيف من تأثيره. وحينما يحدث الركود التالي (وهي مسألة حينما، وليست مسألة إذا) ستنقصها الأدوات كي تستجيب. وتظل معدلات الاستثمار منخفضة جداً والمستويات العالية المُستمرة للديّن تستبعد دفع المزيد من أموال الدولة. "إن الأدوات اللازمة لمثل هذا الظرف ليست في مُتناول اليد الآن،" حسب تعبير الاقتصادي مارتن وولف كويلي Martin Wolf coyly.

حول هذيان التعويم الايديولوجي

«كلماتٌ كثيرة، هراءٌ كثير»
– كارل ماركس (ملاحظات حول ادولف فاغنر، ١٨٨١)

في نهاية فيلم (دكتور سترينجلوف) للمخرج ستانلي كوبريك (١٩٦٤) يقترح خبير الحرب النووية، والنازي سابقاً، دكتور سترينجلوف المقعد والمشلول جزئياً بعد إطلاق قنبلة على الاتحاد السوفيتي عن طريق اوامر اطلقها ضابط امريكي مجنون، حلاً مناسباً للأضرار الحتمية لإنفجار القنبلة الذرية في العالم. ما يقترحهُ هو أن يعيش الناس في مناجم أرضية عميقة بحيث لا تتضرر من الأشعة. لكن لإنقاذ البشرية، لا بد من تضحيات غالية، فيذهب ابعد من ذلك ليقول إن عليهم – خبراء غرفة الحرب – اختيار لكل رجل عشرة نساء اللواتي لهن» طبيعة نشطة». في النهاية، يرى إن مقترحه يحظى بإعجاب الضباط ورئيس الولايات المتحدة، ففي لحظة إعجازية حماسية يقف من كرسيه المتحرك معلناً: «يا قائدي الفيورهر، أنا استطيع ان امشي !».

هشام عقيل

لا يختلف هذا الموقف كثيراً عما يقدمه الأستاذ عبدالله جناحي في مقالته (الأيديولوجيا والهوية في التنظيمات السياسية) المنشورة في نشرة الديموقراطي (العدد – الرابع). مضى زمن طويل على نشرهذه المقالة. لكن تداعياتها، واشكالها السياسية لا تزال مستمرة في التنظيمات السياسية التي تدعي إنها «يسارية». طبعاً، لن اتطرق لهذه المقالة، والتي تطرقت اليها سابقاً، لولا تدخل الكاتب في مسائل تخص الماركسية بشكل ليس غير ماركسي وحسب، بل بطريقة تفتقر إلى أبسط أبجديات الفكر الماركسي بمجمله. طبعاً، لسنا بصدد فرض على هذا الكاتب أو ذاك افكاراً يجب التقيد بها، بل مضمون المقالة لا بد من عرضها ومناقشتها. في حقيقة الامر، الموضوع المحوري لورقة جناحي هو نوعٌ من هذيان، تحت اسم «التعويم الايديولوجي». إنه كالخبير فوق الحزب وفوق الجماهير يقرر هذا «التعويم الايديولوجي» كالحل ما بعد – الكارثة.

لا أبالغ القول إن هذه الفكرة «التعويمية» هي نتاج لروح شجاعة يمتلكها الكاتب نفسه. ففي حين الاحزاب اليسارية الاخرى في البحرين لا تفصح عن هذه الطبيعة الحزبية، يقوم جناحي بتنسيقها وتضبيطها كالخط الايديولوجي الحزبي للـ «الوضع الراهن». بذلك، «اللحظة الراهنة» التي تفرض علينا تفكير طرق التحالف الطبقي ما بين أحزاب الطبقة العاملة والاحزاب الشعبية لطبقات مثل البورجوازية الصغيرة الجديدة، تفرض بالمقابل تحليل الافكار الواردة لهذه الاحزاب، بحد ذاتها، التي تدعي إنها حاملة هذا الفكر او ذاك.

أكرر: لم اكن لأناقش الأفكار الواردة في هذه المقالة لولا: الطبيعة السياسية المكشوفة، والمعرقلة، للتنظيمات السياسية التي تدعى «يسارية»، ولولا إفتراض الكاتب نفسه إنه يفهم فكر ماركس والنظرية الماركسية بمجملها.

لأضع هذه المسألة، اذن، بشكل نسقي جداً، مواجهة ما بين اطروحات عبدالله جناحي (وتداعياتها السياسية) ورد الفكر الماركسي–اللينيني عليها.

عبدالله جناحي: ((رغم وجود كثرة من الفلسفات الكبرى في اوروبا المثالية منها والمادية الا ان معضمها)) اتصور يقصد : معظمها■ كانت فلسفات تبحث في القضايا الكبرى كالحق والجمال والوجود(...) غير ان أغلبيتها لم تتحول من فلسفات الى حركات اجتماعية وسياسية ونضالية اللهم القلة منها وعلى رأسها الماركسية ... ولو أن الماركسية مارست نفس التي مارستها باقي الفلسفات في بحثها فقط في القضايا الكبرى لما تحولت الى عقيدة شبيهة بالعقائد المقدسة))، ثم يقول ان ماركس كان: ((من المؤمنين بالحتمية التاريخية لمسار البشرية وأن هذا المسار الحتمي لابد وان يؤدي إلى المجتمع اللاطبقي (الشيوعي)..)).

الماركسية – اللينينية: أولاً، كلام جناحي عن إن الفلسفات الاوروبية كانت فقط تبحث في القضايا الكبرى مثل الحق، والجمال، والوجود، هو خاطئ من حيث المبدأ. فالكاتب لا يحدد ما هو المضمون المفهومي لـ «القضايا الكبرى»، فيأخذ بها مسلمة على القارئ إستنباط معناها. فمثلاً، يغفل الكاتب عن حقيقة إن الفلسفات الاوروبية تطرقت إلى مسائل اخرى، غير كبرى بالتأكيد، غير الأمثلة العمومية التي وفرها. فمثلاً، فيلسوف (نعم فيلسوف) مثل ماكيافيلي سطر مشروعاً لثورة بورجوازية، هدفها الوحدة القومية الايطالية، تحت مفهوم «اللحظة الراهنة»، تلك الطرق التصادفية التي يجب إدراكها وتحققها، ضد القضايا الكبرى التي فرضتها مثالية السياسة والعقد. أو مثلاً إنطلاق سبينوزا من قضايا كبرى مثل الله إلى تفكيكها» Deus Sive Natura = الله هو الطبيعة». لا يرى جناحي حقيقة «القضايا الكبرى» كمنطلقات أساسية للفلسفة عموماً. لا تنطلق الفلسفة (أعني فلسفة الفلاسفة) دون القضايا الكبرى. فهو ينطلق من نقده كـ «مآخذ» على الفلسفة الاوروبية، وليس على طبيعة الفلسفة عموماً. ثانياً، ينطلق جناحي من فكرة موهومة روجتها الفلسفة في تاريخها بإنها «مستقلة» عن «الواقع». فيذهب قائلاً إن «الفلسفات» لم تتحول الى حركات اجتماعية وسياسية نضالية. لكن أية فلسفة تحولت الى حركة إجتماعية ؟. فبينما هو يرفض اي مضمون سياسي للفلسفات، وهذا بعينه المثالية في الفكر، عبر نفي التحزب السياسي في الفلسفة (أنظر المادية والنقد التجريبي للينين)، فهو يقر إن «الفلسفة» الماركسية تحولت الى حركة إجتماعية. اساساً، هذا هو فقر واضح في فهم " المادية التاريخية" التي هي ليست فلسفةً بل علماً، علم ذا موضوع وهو : «تاريخ انماط الانتاج». فإنه لا يفهم حقيقة الماركسية، ولهذا يذهب في الزعم حول كون الماركسية «فلسفة»، بل بوده ان يقول: «الماركسية فلسفة كبرى».

عدم فهم حقيقة الماركسية العلمية، هو الذي يؤدي جناحي إلى هذا الاشكال النظري. فهو لا يسأل نفسه عن التشكيلة المفهومية لأعمال ماركس (إختلاف مخطوطات 1844 عن رأس المال 1867 مثلاً) وإنتاج مفاهيم جديدة حولها من مقولات الخام الايديولوجي الفلسفي عبر «العمل المعرفي» في المعمل

النظري إلى مفاهيم علمية.

ثم يفاجئنا جناحي بإتهامه لماركس بإنه «غائي» او من مؤمني «الحتمية التاريخية». طبعاً، لا قداسة لماركس ولا أحد غير ماركس، فإن وجدت بعض اللحظات الغائية في كتاباته، لماذا يتجنب جناحي ذكر مواقعها وتحولاتها؟. لماذا يصر جناحي على عدم وجود الأمانة الفكرية في ورقة كتلك؟. فبدلاً من أن يحدد وجود هذه «اللحظات» وأسبابها الموضوعية، وعلاقتها بطبيعة الفلسفة والإنتاج المعرفي العلمي، فإنه يذكرها كإحدى المسلمات التي يجب الإقرار بها. إنه حتى لا يذكر الصراع الفلسفي الكامن في عمله النظري العلمي ما بين «الغائية» و«التصادفية» (التي توجد في فصول رأس المال مثل «التراكم البدائي» التي يبدو لم يقرأها جناحي).

عبدالله جناحي: ((إن الانهيار الكبير للتجربة الاشتراكية قد أثر على عدد من المفكرين والأحزاب اليسارية لدرجة إنها أخذت تمارس نقداً صادقاً لمقولاتها...خاصة في الدول الأوربية التي تمكنت من تحقيق العدالة والمساواة والحرية والديمقراطية. بشكل أرقى وأفضل من غيرها من المجتمعات الاشتراكية التي رفعت ذات الشعارات، كالسويد على سبيل المثال))

الماركسية – اللينينية: مرة اخرى، يستعمل جناحي مقولات لا يشرح مضامينها، لأنه لا يفهمها حقاً. فمثلاً يقول «التجربة الاشتراكية». ماذا يعنيه مصطلح «التجربة» حقاً ؟، هل الاشتراكية كانت «فكرة» يتوجب وضعها في الواقع لـ «تجربتها» وبذلك فشلت هذه «التجربة» ؟. هذا ما توحيه ورقة جناحي. فالاشتراكية هي حركة ادراك نزعتين كامنتين في نمط الانتاج الرأسمالي: «إشتراكية القوى العاملة» و«الصراع الطبقي البروليتاري»، دون تحقيق هاتين النزعتين الواقعيتين لن تتحقق الاشتراكية. الاشتراكية ليست فكرة تنتظر التجربة إن تثبتها، بقدر ما هي حركة واقعية يتوجب إدراكها. حقيقة النتيجة المأساوية التي ولدها مسار الصراع ضد الامبريالية في القرن الماضي، معها: أزمة الماركسية، وأزمة الحركة الشيوعية العالمية، تفتح لنا أفق نقاشية اخرى لا حصر لنا الحديث عنها الان.

الطريف هو إن جناحي يقول لنا إن السويد «تطبق» المساواة أفضل من البلدان «الاشتراكية». ولكن أين قرأ الكاتب إن الاشتراكية تعني المساواة ؟. في الحقيقة على الكاتب الرجوع الى كراسات إنجلز (ضد دهورنغ) ولينين (الاقتصاد والسياسية في عهد ديكتاتورية البروليتاريا) ليرى سخريتهم من «المساواة». يسأل لينين: «المساواة لصالح اية طبقة ؟»، فالاشتراكية هي ليست سوى «شكل انتقال من الرأسمالية الى الشيوعية – ايّ ديكتاتورية البروليتاريا» وهي لا توفر «المساواة» ما بين الطبقات بقدر ما هي «تمحو» الطبقات. «المساواة» مصطلح بورجوازي قانوني بحت. يبدو إن جناحي وقع في مأزق الفهم الطفولي للإشتراكية بإنها عبارة عن «مساواة.. العدالة الاجتماعية.. الحرية» الخ. هنا لا علينا الا إن نشير الى قلة المعرفة المتمحورة حول مفهوم «الاشتراكية» نفسه، وهذا خطأ عائد الى وعي عبدالله جناحي الفكري.

عبدالله جناحي : ((وأصبح مفهوم تعويم الايديولوجيا أحد المفاهيم الحزبية المقبولة، حيث يصبح للحزب السياسي برنامجه السياسي العام وثوابته القومية والاجتماعية والسياسية ومنطلقات فكرية عامة تترك تحت ظلالها لجميع الأفكار والعقائد والايديولوجيات التي يعتنقها الأعضاء أن تتجادل فيما بينها ضمن تلك الثوابت الوطنية والديمقراطية والسياسية والاجتماعية.)) (...) ((الهوية على سبيل المثال تنحصر ضمن الايمان بالديمقراطية والتعددية واحترام الرأي الأخر المخالف والسماح له بالانتشار بالوسائل المتاحة للجميع، ولذلك فالممارسة والآلية الحزبية يجب أن تجسد هذا الهدف))

الماركسية – اللينينية: هنا يقع لب تنظير عبدالله جناحي، ولهذا تداعيات اخرى. فهو ينشد حزباً يتضمن كل العقائد تحت ظلاله وبذلك للأعضاء حرية النقاش والجدال ضمن «ثوابت» معينة. ليس علينا نسأل الكاتب لماذا يعتقد إن هذه الفكرة غريبة عن الفكرة اللينينية للحزب ؟. لكن، هنا ايضاً، سيخرج بطاقة «الواقع العملي» لهذه التنظيمات ومثالها» الايديولوجي. هنا ينسى جناحي إمكانية تجدد مفهوم «الديموقراطية المركزية» ومراجعتها كذلك. لكن عبدالله جناحي لا يود القيام بهذه المهمة، بقدر ما يريد حذف كل شيء، ما عدا «التعددية»، في اقرب قمامة. إنه ضد الهوية عبر هوية اللاهوية او التعددية. لكن رغم كل هذا التبجح بالـ " التعددية" وما شابه ذلك، لكنه ينسى إنه يوظف ممارسة بورجوازية في الحزب، من حيث يطلب تحقيق هذه «التعددية» من – فوق، إن على رأس الهرم، خبراء الحزب، من– يملكون– المعرفة تحقيق هذه التعددية. حقيقة إن جناحي، عبر تعويمه الايديولوجي، لا يحاول إن يضيق الهوة التي تضررت منه الاحزاب الشيوعية عبر التاريخ، ما بين «أعلى الهرم» و«أسفله» يبين إنه يعيد إنتاج ما يحاربه، عبر الممارسة البورجوازية في الحزب. إن «التعويم الايديولوجي» لا يعبر سوى عن عدم الثقة بالاعضاء الحزبيين، وبذلك الجماهير. من حيث يجعل التنظيم الحزبي تنظيماً اشبه بنادي تعدد الافكار يناضل تحت «راية واحدة». جناحي يعود الى التجارب السابقة للقوانين الجامدة، التي وجدت في المراحل الدوغمائية للأممية الثالثة والستالينية، ويشير اصبع اللوم تجاه «الهوية» : إن على الحزب ان يكون لاهوياتياً كي يحتضن عدداً من الهويات. بينما التيار الماركسي، في تاريخه كله، كان يقر إن «على البروليتاريا تحرير نفسها» وهذا لا يحدث عبر قرار حزبي، أو قرار من فوق. يحاول جناحي تحقيق «هوية» فوقية تبشرنا بلا «مركزية» الهوية، عبر برقرطة النزعات والميول المختلفة في الحزب، بينما النظرية اللينينية لا تمركز نفسها حول «الهويات»، بقدر ما هي تتمركز بتمثيل الصراع الطبقي البروليتاري، أو تصير في طليعة هذا الصراع يداً بيد مع الاحزاب الاخرى التي تشارك بمثل النضال. بينما ينتقد جناحي «الهوياتية» و«الديموقراطية المركزية» فهو يعيد إنتاج ما ينتقده عبر اعادة انتاج الممارسة البورجوازية الحزبية هذه، عبر هوية اللاهوية وايديولوجية التعويم الايديولوجي.

الآن، الديموقراطية المركزية في حقيقتها ليست ضد «النزعات» أو «الميول» الموجودة في الحزب نفسه. إن لكل حزب شيوعي نزعات وميول مختلفة ومتعارضة ومتناقضة، هذا لا بد من وجوده والسماح به كشرط العمل الشيوعي، لكن دون أن يعني ذلك وجودها بشكل منظم أو تنظيمي داخل الحزب نفسه. لكن حيث نتحدث عن وجود «زمر» أو «انشقاقية» هنا مسألة الديموقراطية المركزية تلعب دورها، حيث الحزب الشيوعي هو الوحدة ما بين الصراع البروليتاري والنظرية الثورية. لا يمكن للحزب الشيوعي الحقيقي أن يرى الشعب والجماهير على أساس انهم «آخرين» يجب فرض عليهم أفكاراً «يجربونها»، بل يكون الحزب طليعة، أو خطوة أمام هذا الصراع. ففي مبدأ الديموقراطية المركزية هو نقاش القضايا بحرية، وبذلك التصويت عليها وفرض ما تمَّ التصويت عليه بحرية على باقي المناضلين والأعضاء) النقاش الديموقراطي والعمل المركزي، وخضوع الأقلية للأغلبية). في النهاية، الحزب الشيوعي هو ليس نادٍ لتعدد الهويات وتداول الافكار، مترهل في ليبرالية مطلقة، بل هو منظمة صراع الطبقة العاملة، ولا يمكن ان يكون هذا التنظيم تنظيماً حقيقياً ما لم يكون ديموقراطياً في ممارسته، دون أن يعني ذلك الافتقار إلى المركزية، وبذلك نظرية علمية مركزية.

إن مآساة الحركة الشيوعية (أو اذا اردنا الشمول: اليسارية) عبر التاريخ هو عدم تسمية الاخطاء بمسمياتها. وبذلك يسهل الوقوع، عبر المناورة، في شرك التفلسف المتعمد والاختراعات الفكرية العجيبة لحل الأزمات. إن المسألة لا تتعلق بالهوية أو الايديولوجية، إنها تقع في بنية الأحزاب نفسها. إنتقد جناحي كل شيء بإستثناء هذه المسألة التي ستهز بيروقراطية التعويم الايديولوجي. في النهاية، لا يمكن للمرء سوى تأكيد صحة ما قاله ماكيافيلي يوماً: «الشر هو ان لا تسمي الشر شراً».

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 107 ـ أكتوبر 2016 السنة الرابعة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

ديناميات جديدة للهيمنة

د. حسن مدن

في العام ١٩٨٧ نشر بل كيندي أطروحة «أن التوسع الإمبريالي المفرط» يمكن أن يكون عبئاً على الولايات المتحدة، كما حدث قبل ذلك لبريطانيا. وبناء على هذه الأطروحة بالذات، قام بعض المحللين بالمقارنة بين «واشنطن دي سي»، وبين روما الإمبراطورية، ولندن القرن التاسع عشر، ليثبتوا أن تلك العاصمة المتغطرسة، المتعجرفة، لإمبراطورية منهارة، تحكمها نخبة فاسدة محصنة.

"إن كثيراً مما حدث حينذاك يحدث الآن"، هكذا كتب أحدهم، مُلاحظاً شدة الاستقطاب الاقتصادي واضمحلال الطبقة الوسطى وانتشار الترف، مستنتجاً أن "أعراض الاضمحلال تقف دليلاً على الاضمحلال ذاته". وتبدو الإجراءات السياسية للتعامل مع هذا الوضع أكثر سلطوية، مع تنام في القوة البوليسية، وانتشار العدًاوات العرقية وأعمال التمرد، وقمع الحريات الشخصية.

هذا النفس التشاؤمي لا يأتي من هواجس مَرَضيّة أو من مواقف عدائية، لأن الحديث عائد إلى مؤلفين أمريكيين يُحبون وطنهم ويخشون عليه، ومن طبيعة الباحث ذي الحاسة النقدية أن يدفع باستنتاجاته إلى حد التشاؤم، لأنه يرى أبعد مما تراه النظرة العجلى التي تبشّر ولا تحذّر.

منذ أكثر من عقدين، كان كاتب أمريكي قد لاحظ أنّ أي ناشر ذكي يعنون الكتب التي تصدرها داره بما يشي بوجود أزمة في أمريكا، لكن آرثر هيرمان مؤلف كتاب "فكرة الاضمحلال في التاريخ الغربي"، يرى أن هذه الرؤية التشاؤمية تشبه كل الرؤى الخاصة بمستقبل أمريكا. هناك الكثير الذي يدعو إلى مثل هذا التشاؤم، خاصة مع الأزمة المالية المدمرة التي تعصف بها، وبالنتيجة بالعالم كله، وتدفع إلى حال من التشوش العميق وعدم الثقة في المستقبل.

كان على المجتمعات، حكومات وشعوباً، أن تدفع ثمناً باهظاً لكي تختبر الليبرالية الجديدة حظوظها في التطبيق، منذ أن وضع الثنائي الشهير ريغان– تاتشر قواعدها في الممارسة. فالمحللون يصفون هذه السياسة بأصولية السوق التي وجدت تعبيرات لها في مفردات من نوع: الخصخصة، والتحرير، والبنوك المركزية المستقلة التي تركز على التضخم.

إنها أزمات بنيوية، وليست مظاهر عابرة يمكن تسويتها، كما يحاول البعض إيهامنا، وإن العالم كله يتضرر من آثارها، كما تضرر من سياسة الهيمنة والعدوان واحتلال أراضي البلدان الأخرى، ودعم أنظمة الاستبداد، ومجمل النهج القائم على الغطرسة والاستخفاف بالتضاريس الثقافية والفروق الحضارية في العالم، وإخضاعه بالقوة لنهج لا يحظى بالقبول لدى قطاعات تعد بالمليارات من البشر.

ستتوسل السياسة الغربية خطاباً خادعاً عنوانه دمقرطة المجتمعات غير الديمقراطية، وهو خطاب خادع، لأن هذه السياسة بالذات كانت مسؤولة، وعلى مدار عقود، عن رعاية الاستبداد وحمايته في غير منطقة من العالم، وكانت الاستخبارات الأمريكية مدبراً للعديد من الانقلابات العسكرية في الشرق الأوسط وفي أمريكا اللاتينية التي مارست الاستبداد الدموي ضد القوى الديمقراطية والتقدمية، وأعاقت المسار الديمقراطي في هذه البلدان. حدث هذا مع الانقلاب الدموي على حكومة الدكتور مصدق في إيران في الخمسينات، ومع الانقلاب على حكومة الدكتور سلفادور الليندي في تشيلي، وما بين هذين الانقلابين وما قبلهما وما بعدهما عشرات الانقلابات المشابهة، فضلاً عن توفير الدعم لأنظمة غير ديمقراطية وإطالة أمد بقائها. ما يجري هو إعادة صوغ أشكال الهيمنة على العالم، ومدّها بديناميات جديدة بعد أن فقدت الديناميات السابقة زخمها.

رغم هالة التمويه الهائلة التي تحاط بها هذه "الديناميات"، ألا انها مكشوفة في طبيعتها وفي مراميها، وفي اختباراتها الأولى في المنطقة العربية، مثالاً، لم تؤدِ إلا المزيد من الكوارث التي تفوق كوارث الاستبداد السابق لها.